الأربعاء 27 كانون الثاني 2021
العدد 4256 السنة الخامسة عشرة
Mercredi 27 Janvier 2021 nº 4256 15 ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

منتخبات لبنان في «سجن الاقفال العام» 8

تونس: تصاعد الاحتجاج والأنسداد يُعمّق الأزمة 12

الجمهوريّون خلف ترامب: لا هدايا للديموقراطيين 14

التدقيق يشمل حسابات المصارف [3]

موازنة 2021 الانهيار لم يحصل!

[2 ـ 3]

(مروان طحطح)

بلّش سنتك بالربح
اشترك الآن ولمدة سنة بـ 400,000 ل.ل.
وادخل السحب للفوز بجائزة من مئات الجوائز
يجري السحب في 2021-02-01
للاشتراك : 01-759500
الأخبار al-akhbar
Hypco
ASSAHA VILLAGE
IDM the internet people
LIU
كارفور Carrefour
CLASS
cablevision

على الغلاف

موازنة 2021: إنكار الانهيار متواصل!

أحال أمس وزير المال غازي وزني مشروع قانون الموازنة لعام 2021 إلى رئاسة مجلس الوزراء. هذا المشروع لا يختلف في أسس احتساب الإيرادات والنفقات عن الموازنات السابقة، رغم تدهور سعر الليرة من 1507,7 ليرات وسطياً إلى 8900 ليرة في السوق الموازية، إضافة إلى وجود أسعار صرف متعدّدة، من بينها أسعار السلع المدعومة. بهذا المعنى، إن أرقام الموازنة من نفقات وإيرادات وعجز لا تمتّ إلى الواقع بصلة

الدعم سيبقى على عاتق مصرف لبنان وسياساته النقدية من دون أي تدخل حكومي (أ ف ب)

محمد وهبة

من المستغرب جداً أن تعدّ وزارة المال مشروع قانون موازنة 2021 على أساس أن سعر الدولار يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً. هذا الأمر ليس مجرّد خطأ تقني، بل هو «خطيئة» ترتكبها الوزارة التي يرأسها «خبيرٌ اقتصادي» سُجّل في أيامه توقف الدولة عن سداد فوائد الديون بالعملات الأجنبية (سندات اليوروبوندز)، وهو شارك في إعداد خطّة حكومية مثيرة تتضمن «هيركات» على الودائع وتعويم سعر الصرف، كما أنه ترأس جلسات التفاوض مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن تصريحاته التلفزيونية بأن سعر الصرف يستحيل أن يعود إلى ما كان عليه، وأنه على استعداد لتعويم سعر الليرة تلبية لمطلب صندوق النقد الدولي... منطق كهذا، قد يصحّ على مرحلة ما قبل الإفلاس والانهيار حين تفشّت رهانات إنقاذ «النموذج» كالوباء، لكن اليوم، بعد وقوع الانهيار الذي دفع سعر الدولار إلى 8900 ليرة، وأسقط نصف اللبنانيين تحت خطّ الفقر والبطالة، وقلص الناتج المحلي إلى 18 مليار دولار (بحسب أرقام صندوق النقد الدولي)، لا يمكن إنكاره عبر الاستمرار بإعداد أرقام الموازنة كأن شيئاً لم يحصل. فالموازنة بحسب المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية هي: «صكّ تشريعي تقدّر فيه نفقات الدولة ووارداتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق». لذا، ليست هناك أي فائدة من تقديرات بعيدة عن الواقع، إلا إذا كانت وزارة المال تعتقد أن الدولة قادرة على شراء حاجاتها من السلع والخدمات المستوردة بأسعار ما قبل الانهيار. كذلك، لا يمكننا ألا نأخذ في الاعتبار أن الإيرادات ستتغير انسجاماً مع تورّم الأسعار والزيادة الهائلة في الكتلة النقدية المتداولة. بحسب المعطيات، فإن أرقام الموازنة جاءت على الشكل الآتي:

- إيرادات مقدّرة بنحو 14141 مليار ليرة إيرادات (من ضمنها نفقات بقيمة 200 مليار ليرة لمواجهة وباء كورونا، وبقيمة 150 مليار ليرة لمساعدة الأسر الأكثر فقراً، وبقيمة 100 مليار ليرة لتعويض الأسر المتضررة من انفجار مرفأ بيروت)، مقارنة مع الإيرادات المقدرة في موازنة 2020 بقيمة 13395 مليار ليرة.
- نفقات مقدرة بنحو 18259 مليار ليرة (لا تدخل فيها نفقات تمويل شراء الفيول لمؤسسة كهرباء لبنان) مقارنة مع 18231 مليار ليرة في موازنة 2020.
- تخصيص سلفة خزينة لمؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة، مقارنة مع سلفة مماثلة في السنة الماضية.
- عجز مقدر بنحو 4687 يضاف إليه مبلغ سلفة الخزينة لمؤسسة الكهرباء بقيمة 1500 مليار، ليصبح العجز الإجمالي 6187 مليار ليرة (العجز المحتسب على أساس الفرق بين الإيرادات والنفقات يختلف بسبب وجود إيرادات ونفقات إضافية مصدرها الموازنات الملحقة التي دُمجت في الموازنة العامة).

لا داعي للغوص أكثر في أرقام الموازنة، فالمكتوب يقرأ من عنوانه. «بمجرّد البداية انطلاقاً من أرقام متقاربة مع الأرقام التقديرية في موازنة 2020، يمكن الاستنتاج أن هذه الموازنة بعيدة عن الواقع»، يقول الوزير السابق شربل نحاس. برأيه أن «الكذبة يمكن أن تتسلّى بها وحدك، لكن ليس بالضرورة أن تنطلي على الآخرين». فهذه الموازنة لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تعبّر عن الواقع حتى على المستوى المحاسبي البحت، من دون الأخذ في الاعتبار أي نتائج اقتصادية.

هناك مجموعة استنتاجات وتساؤلات يمكن استخراجها من مشروع موازنة 2021 على النحو الآتي:

- البند الأهم في نفقات الموازنة هو خدمة الدين. ماذا نقول عن خدمة الدين بالدولار في حال الاستمرار باعتبار قيمتها موازية لـ1507,5 ليرات وسطياً؟ هل سنقول للدائنين الأجانب أن لديهم حقوقاً في ذمّة الخزينة، أم أننا شطبنا قسماً منها؟ إذا اعتبرنا أن لديهم حقوقاً بذمّة الخزينة، فهذا يعني أن تسعيرها يجب أن يكون على أساس الدولار الفعلي، وبالتالي فإن كلفة خدمة الدين ستتضخم كثيراً، وسترفع العجز معها إلى مستويات عالية أيضاً، وإذا جرى شطب قسم منها، فعلى أي أساس جرى ذلك: بالاتفاق مع الدائنين، أم من دون الاتفاق معهم؟ هل كان قرار التوقف عن الدفع خرافة أو حقيقة جرت ترجمتها فعلياً في أرقام الموازنة؟
- حتى الآن لا يزال مصرف لبنان يموّل بالدولارات التي يحملها في ودائعه الاحتياطية بالعملات الأجنبية، فواتير استيراد الفيول أويل والمازوت لزوم كهرباء لبنان، وبالتالي فإن إبقاء السعر على أساس الـ1507,5 ليرات وسطياً يعني أن كلفة التمويل ستبقى على عاتق مصرف لبنان، بينما يجب أن تكون مهمّته محصورة بتأمين الدولارات اللازمة لا بتأمين التمويل بكامل مراحله.
- إن احتساب سعر صرف الدولار على أساس 1507,5 ليرات وسطياً، هو مؤشر على أن أسعار السلع والخدمات التي تشتريها الدولة من السوق وغير المموّلة بدولارات مصرف لبنان، هي أسعار غير حقيقية وغير واقعية، وبالتالي لن تكفي الاعتمادات المرصودة من أجل تغطية الأكلاف التشغيلية في الإدارات والمؤسسات العامة.
- إن عدم لحظ انتقال كلفة الدعم إلى الخزينة، يعني إبقاء الدعم في إطار السياسات النقدية، وبالتالي هو إقرار من الحكومة بأنها عاجزة عن تحمّل المسؤولية التي يتحملها مصرف لبنان حالياً لجهة دعم استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم الأسر بالمساعدات النقدية بدلاً من دعم المواد الغذائية ودعم استيراد المحروقات للاستهلاك الخاص (بنزين، مازوت، غاز). هكذا يظهر الفرق بوضوح بين مصرف لبنان «السيّئ» والحكومة «الأسوأ».
- احتساب سعر الصرف بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً في الموازنة هو بمثابة مؤشّر على أن كتلة الرواتب والأجور في القطاع العام ستبقى على حالها السابقة، أي إنها تتضمن اعترافاً ضمنياً بأنه لن يصار إلى تصحيحها والتعويض عن تضخّم الأسعار الهائل الناتج عن تدهور سعر الصرف.
- هل من المعقول أن تناقش موازنة فيها الكثير من الضياع وليس فيها مقاربة واضحة للإنقاذ؟ هل هي مجرّد صكّ قانوني لا موجبات وتداعيات ناتجة عنه؟ كأنهم يقولون: فليدبّر مصرف لبنان نفسه، لا دخل لنا بكل هذه القصّة! ألن تقوم قوى السلطة بتحمّل مسؤولياتها؟ هل ستترك مصرف لبنان يملأ هذا الفراغ الذي أخذنا إلى انهيار لا قعر له؟
- كان الأجدر بوزير المال أن ينجز الموازنة بعدما تجاوز المهل الدستورية انطلاقاً من سيناريوات التعافي ضمن مقاربة إصلاحية واضحة. فهذه التقديرات كان سيكون لها معنى في إطار مقاربة تنطلق من فرضيات مختلفة تتعلق بسعر الصرف، ومسؤولية الدعم، واقتراحات تتعلق بالدولار الجمركي، والإعفاءات الضريبية على من ليس بإمكانهم تجاوز هذه المرحلة مقابل زيادات ضريبية على أولئك القادرين على التحمّل. فالوزير شارك في خطة التعافي وكان يمكنه الاستفادة من الكثير مما ورد فيها. كان بإمكانه أن يضيء على عدد كبير من السيناريوات المتاحة والممكنة، وأن يكون في الوقت نفسه متحفظاً بدلاً من تقديم موازنة لا قيمة فعلية لها.
- ألم يدرك الوزير أنه في الجلسة الأخيرة لمجلس النواب، أقرّ قانون يجيز للحكومة الإنفاق على أساس القاعدة الاثنتي عشرية من شباط 2021 لغاية صدور قانون موازنة 2021. هذه المهلة المفتوحة بهذا الشكل، تختصر كل الموازنة التي أحالتها وزارة المال إلى مجلس الوزراء. وهي إحالة تأتي أيضاً رغم علم الجميع بأن رئيس مجلس الوزراء يرفض انعقاد المجلس في ظل حكومة تصريف أعمال ورئيس حكومة مكلّف.
- من اللافت أن تكون الإيرادات المقدرة في مشروع موازنة 2021 موازية تقريباً لإيرادات موازنة 2020، لكن هذا الأمر يمكن تفسيره من خلال القرارات التي أصدرها وزير المال أخيراً، والتي تفرض على الشركات احتساب الأسعار الفعلية في عمليات البيع والشراء، والتي تؤدي عملياً إلى زيادة حاصلات الضريبة وتعوّض قسماً من التراجع في الإيرادات الذي أصاب المكلّفين.

إذا احتسبت أرقام الموازنة على أساس أن سعر الدولار يوازي 1507,5 ليرات وسطياً، فماذا يعني ذلك للدائنين الأجانب؟

التلاعب بسعر الصرف يجمّل المؤشرات

إذا احتسبت قيمة الاعتمادات المرصودة في نفقات الموازنة وإيراداتها على أساس ما يسمى سعر الصرف الرسمي وبموجبه كل دولار يساوي 1507,5 ليرات، فإن هذا الأمر ينطوي على خدعة تهدف إلى تحسين بعض المؤشرات. فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي فما ستكون النتيجة؟ بحسب صندوق النقد الدولي، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 18 مليار دولار (وهو محتسب ضمنياً على سعر يوازي 6000 ليرة مقابل الدولار)، وبالتالي فإن العجز البالغ 6187 مليار ليرة سيوازي 5,7% من قيمة هذا الناتج، وبالتالي سيصبح الرقم أقرب إلى النسبة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي قبل الانهيار، أي أن يكون العجز 5% من الناتج. لكن الرقم الفعلي هو أكبر بكثير إذا احتسبنا جزءاً من قيمة مشتريات الدولة بالدولار السوقي (8900 ليرة)، وجزءاً من قيمة الدين العام وخدمته بالدولار السوقي أيضاً. ضمن فرضية أن يكون نصف العجز بالدولار السوقي، فإن قيمة العجز سترتفع إلى 21356 مليار ليرة، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ستكون 19,7%. هذه الفرضية يمكن تطبيقها على كثير من المؤشرات، مثل نسبة الإيرادات إلى خدمة الدين، ونسبة الدين إلى الناتج...

تقرير

قضيّة سلامة السويسريّة: صمت سياسي مريب

ميسم رزق

بعدما قدّم إفادته في بيروت أمام المدّعي العام التمييزي غسان عويدات، وإلى حين أن يمثل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أمام المدعي العام السويسري في برن، يتواصل التحقيق في شبهة اختلاسات وتحويلات مالية من المصرف المركزي تخصّ سلامة وشقيقه رجا، ومستشارته التنفيذية ماريان الحويّك.

الملف، على حساسيته لجهة ارتباطه بأعلى هرم السلطة النقدية في زمن الانهيار المالي، لم يحُزْ مساحة في البيانات السياسية اليومية التي تنبري عادة للهجوم أو الدفاع عن أي شخصية متّهمة أو مُدانة. لا خطوط حمراء ولا محميات طائفية.

غالبية السياسيين انقسمت بين ساكِت أمام «هيبة» القضاء السويسري ومنتظِر «محايداً». كأن لم يعُد سلامة عنواناً للانقسام في البلد، أقله في العلن. وهو انقسام سبق أن تظهّر في كل مرّة طُرحت فيها فكرة إقالته، بين من يريد الاقتصاص منه لأنه المدير التنفيذي للطبقة الحاكمة بعد الطائف، وبين من يحميه على اعتبار أنه ركن في «السيستم» أو بذريعة عدم وجود بديل منه. سقط الحاكِم، بلا مرافعات سياسية، ليس لأن هناك توافُقاً داخلياً على سقوطه، بل لأنه ليس في الداخِل اليوم من يستطيع أن يُدافِع عن مشبته فيه أمام القضاء السويسري في عزّ حنق اللبنانيين الذين أضاع سلامة والبنوك جنى أعمارهم.

قبل أيام، طالبَ رئيس حزب الحوار الوطني النائب فؤاد مخزومي بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية لمعرفة الحقيقة ومحاسبة الفاسدين، بعدما حوّل عويدات مراسلة القضاء السويسري بخصوص التحقيق بالمبالغ المحوّلة من سلامة إلى هيئة تحقيق مصرف لبنان التي يترأسها الحاكم نفسه. أحد لم يُجِب عن المطالبة ولم يسأل أين مجلس النواب مِن قضية سلامة؟ أين اللجان النيابية والنواب الذين قدّموا قوانين وتشريعات «إصلاحية»؟ لماذا لم يخرُج أحد في الدولة، حكومة وبرلماناً، ليتخذ موقفاً واضحاً: إما أن رياض سلامة بريء وأن ما يحصل يضُرّ بسمعة لبنان المالية، وإما أن يعلِن ضرورة إزاحته جانباً إلى أن تتبيّن صحة الشبهة وما إذا كانت التسريبات «مُضخمة» كما ادّعى سلامة، أو أنها رأس جبل ارتكاباته المالية.

تكتل «لبنان القوي» كسر الصمت في بيان أمس، وقال إن «القضية التي حرّكها القضاء السويسري هي مهمة جداً لفتح كل الملفات المماثلة، ولكن يجب حصرها في البعد القضائي وعدم توظيفها في أي إطار سياسي». ورأى أن هذه القضية «تستوجب على المستوى اللبناني أن يواكبها القضاء اللبناني بتحمل مسؤولياته وببتّ الملفات والدعاوى الموجودة لديه، وهي تتصل بتهريب الأموال».

تكتّل «لبنان القوي» يطالب القضاء اللبناني بمواكبة القضيّة السويسريّة

هذا ما يُشير إليه أيضاً رئيس لجنة المال النائب إبراهيم كنعان، بالإجابة عن الخطوات التي بإمكان اللجنة أن تقوم بها بشأن هذه القضية. وهو يرى أنه «إذا ما أردنا ضرب ملف قضائي نحاصره بالسياسة، لأنها تنسفه». وعليه، يقول كنعان إنه «يجب ترك الملف يسير بسكّته القضائية، وعلى ضوء النتائج ساعتئذٍ نقرّر الخطوات التي يجب أن تُتخذ، بالعودة الى القوانين التي أقرّها المجلس، وأن استباق التحقيق سيؤثّر سلباً على مساره، وإذا أردنا أن نكون جدّيين علينا الانتظار».

ويُشاطر كنعان في رأيه هذا عدد من النواب، حتى الذين ينتمون إلى قوى تُعدّ حليفة لسلامة، معتبرين أنها «مسألة قضائية لا تحتمِل الضجيج السياسي، لأن ذلك سيحرفها عن مجراها القانوني ويؤثر في نتائجها». وربما من حظ البلد أن «القضية خرجت من القضاء السويسري لا اللبناني الذي تبطِل التدخلات فيه وضغط الرأي العام ميزان عدالته، وليسَ أدل على ذلِك من ملف تفجير المرفأ». بينما يقول وزراء إن «الحكومة معنية بالقضية من خلال وزيرة العدل، ولا يُمكن إدخال قضية بهذا الحجم ببازار السياسة لئلا تفسُد»!

بكل الأحوال، لا يلغي هذا التعامُل البارد، شكلياً، مع قضية سلامة في سويسرا بأن الملف لا يحرّك سياسياً خلف الأبواب المُغلقة. الرسائل يجري تبادلها عبرَ الإعلام.

لا شكّ بأن الخبر أحدث إرباكاً صامتاً في الوسط السياسي، وأظهر شيئاً من الحذر. فقرار إقالة الحاكم وتعيين بديل منه يختلف عن قرار فضحه ومحاسبته ومحاكمته. في الثانية، يرتفِع احتمال أن يخرج سلامة عن صمته. فماذا لو قرر الحاكم أن يفصِح عما يستره من أسرار الطبقة الحاكمة، وفي داخلها من هو في موقع الخصم له اليوم؟

الأكيد أن لا أحد يستطيع الدفاع عن سلامة حالياً. لكن صمت الطبقة السياسية هو في جزء كبير منه يعبّر عن خوف كبير من القضية التي ستكون فاتحة لحلقات جديدة في مسلسل لو كُتِب له أن يُنشَر، فلا شك في أنه سيضع رؤوساً كبيرة تحت المقصلة.

تقرير

هيئة التشريع: حسابات المصارف مشمولة بالتدقيق الجنائي

لم تتأخّر هيئة التشريع والاستشارات في تأكيد المؤكّد. نقل إليها وزير المالية غازي وزني سؤال شركة «ألفاريز أند مارسال» عما إذا كان قانون تعليق السرية المصرفية لمدة سنة واحدة لغايات التدقيق الجنائي يجيز لها الاطلاع على حسابات المؤسسات الخاصة لدى مصرف لبنان.

ببساطة ذهبت الهيئة، في الاستشارة الصادرة عنها أول من أمس، إلى أن «المبدأ في تفسير القوانين يقضي بأن تفسر إرادة المشترع والنصوص بشكل يجعل منها ذات جدوى لا لغواً لا طائل منه». وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإن العودة إلى سبب طرح اقتراح القانون على الهيئة العامة لمجلس النواب، كما جاء في أسبابه الموجبة هو إزالة الذرائع والعراقيل المؤدية إلى عدم تنفيذ عقد التدقيق الجنائي، ولا سيما منها تمسّك مصرف لبنان بالسرية المصرفية لعدم تمكين الشركة من القيام بعملها.

تعود الهيئة إلى المادة الثانية من قانون السرية المصرفية (1963/9/3) والتي تشير إلى أن «مدير ومستخدمي المصارف يلزمون بكتمان السر المصرفي لمصلحة زبائن هذه المصارف ولا يجوز لهم إفشاء ما يعرفونه عن أسماء الزبائن أو أموالهم والأمور المتعلقة بهم...». هذا يعني ببساطة أن من يستفيد من السرية المصرفية هم زبائن المصارف، أي الأفراد والشركات الذين يملكون حسابات في المصارف التجارية، والمصارف والمؤسسات العامة التي تملك حسابات في مصرف لبنان... وعليه، فإن الاستشارة التي أعدّتها رئيسة هيئة التشريع القاضية جويل فواز تخلص إلى أنه «بما أن قانون سرية المصارف يتناول حسابات زبائن المصارف وليس حسابات المصارف، فإن تعليق العمل بالقانون يُقصد به رفع السرية المصرفية عن كل الحسابات لدى مصرف لبنان، والتي تحميها السرية المصرفية، أي حسابات زبائن مصرف لبنان، وهم بحسب المادة 82 من قانون النقد والتسليف: القطاع العام، المصارف والمؤسسات المالية المقيمة في لبنان، المصارف المركزية والمصارف والمؤسسات المالية في الخارج والمؤسسات المالية الدولية».

وبناءً عليه، فإن إتمام عملية التدقيق الجنائي يستوجب تمكين الشركة المكلفة بالتدقيق من الاطلاع على كل المستندات والحسابات المشمولة بالعمليات التي يجريها مصرف لبنان ومنها تلك التي تشمل حسابات زبائن المصرف، والتي رفعت السرية المصرفية عنها بموجب القانون 2020/200، وهو منصوص عليه بشكل صريح في البند الثاني الذي نص على أن يشمل التعليق كل الحسابات التي تدخل في عمليات التدقيق.

تؤكد فواز أن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى:

- جعل القانون بدون جدوى، وخاصة أن قانون النقد والتسليف أعطى بالأصل إلى مفوض الحكومة ومساعده حق الاطلاع على سجلات المصرف المركزي ومستنداته الحسابية.
- مخالفة الأسباب الموجبة التي حملت المشترع على إقرار القانون، أي حل مسألة تعارض بنود التدقيق الجنائي مع قانون السرية المصرفية أو مع قانون النقد والتسليف.

(الأخبار)

قضية اليوم

طرابلس تحتجّ على الإقفال: شرارة انتفاضة شعبية؟

عبد الكافي الصمد

بلغت الاحتجاجات في طرابلس يوم أمس ذروتها، في اليوم الرابع من الاعتراض على قرار الحكومة يوم الخميس الماضي تمديد الإقفال العام حتى الثامن من شباط المقبل، ما أعاد إلى الأذهان مشاهد حركة الاحتجاج الواسعة التي تصدّرتها عاصمة الشمال بعد 17 تشرين الأول 2019.

وكما في الأيّام الأربعة السابقة، ينزل المحتجّون مع دنوّ ساعات العصر إلى الشوارع والطرقات ويبدأون بقطعها، تدريجياً، بالإطارات المشتعلة وحاويات النفايات والحجارة وكل ما يصادفونه في طريقهم، فيقطعون أوصال طرابلس ويسدّون مداخلها، ما يجعل التجوال فيها بالسيارة، أو الخروج منها والدخول إليها، مغامرة محفوفة بالمخاطر.

شرارة انطلاق الاحتجاجات بدأت في الأيّام الأربعة الماضية من منطقتَي

> **بدأت شرارة الاحتجاجات بدفع من أشخاص محسوبين على بهاء الحريري، إلا أن استمرارها لم يعد حكراً عليهم**

المنكوبين والبداوي، عند المدخل الشمالي لمدينة طرابلس، عندما تجمّعت نسوة مع أطفالهن في المحلّتين احتجاجاً منهنّ على تردّي الوضع المعيشي لعائلاتهن بسبب قرار الإقفال. وامتدت الاحتجاجات تباعاً إلى بقية المناطق في طرابلس، وخصوصاً القبة وتقاطع المئتين وعزمي والمصارف، وصولاً إلى ساحة عبد الحميد كرامي (النور). كذلك وصلت إلى مدينة الميناء وكورنيشها البحري.

ساحة كرامي (النّور) شهدت طوال الأيام الأربعة السابقة، ليلاً على وجه التحديد، المواجهة الأبرز والأعنف بين المحتجّين من جهة، والجيش والقوى الأمنية من جهة أخرى، إذا ما قورن الأمر بما حصل في بقية مناطق طرابلس وفي المناطق اللبنانية الأخرى.

ليلة أمس، بلغت المواجهة بين الطرفين ذروتها، بعدما تجمّع محتجّون أمام مدخل سرايا طرابلس المتاخمة للساحة، مطالبين بالإفراج عن محتجّين جرى توقيفهم من قبل الجيش والقوى الأمنية أول من أمس، بعدما سدّوا منافذ الساحة التسعة بالإطارات المشتعلة وحاويات النفايات والحجارة، قبل أن يتوجّهوا إلى مدخل السرايا الرئيسي ويرشقوا بوابته الحديدية بالحجارة، ويضرموا النار في إطارات سيارات أشعلوها أمامه وفي حاوية نفايات جرى وضعها عند المدخل.

انكفاء القوى الأمنية إلى داخل السرايا شجّع المحتجّين على الدخول إلى غرفة التفتيش عند مدخل السرايا وغرفة الحرس المقابلة لها، فعبثوا بمحتويات الغرفتين بعد تسلقهما وإزالة السياج الحديدي الشائك من فوق سقفهما، ما أثار مخاوف من أن يقتحم المحتجون السرايا، والعبث بها، وهو أمر كان سيؤدي لا محالة إلى مواجهة مباشرة بين المحتجين والقوى الأمنية الموجودة داخل السرايا.

هذا السيناريو المحتمل عمل الجيش بتدخّله على تفاديه، بعد استقدام تعزيزات لهذه الغاية، فقام بإبعاد المحتجّين أولاً عن المدخل الرئيسي للسرايا، ومن ثم إبعادهم من ساحة كرامي (النور) باتجاه الشوارع والأزقة المجاورة لها، مستخدماً لهذه الغاية قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، ومطلقاً الرصاص الحيّ في الهواء.

انسحاب المحتجّين من الساحة لم يدفعهم إلى توقيف تحركهم، فبعدما قاموا بحرق سيارتين في محيط الساحة، إحداهما تابعة لقوى الأمن الداخلي وأخرى لعنصر أمني ركنها في مكان قريب، توجّهوا نحو مخفر التلّ حيث أضرموا الإطارات المشتعلة أمام مدخله، بعدما عجزوا عن اقتحامه، بالتزامن مع تدخّل الجيش الذي أبعدهم من المكان، قبل أن يُسيّر دوريات راجلة ومتحركة ويضع نقاطاً ثابتة ومتحركة في الأحياء الساخنة في المدينة، تحسباً لتمدد الفوضى والخروج عن السيطرة، وسط دعوات من محتجين للنزول إلى الشارع، وعدم الخروج منه حتى تحقيق مطالبهم.

أبرز هذه المطالب هو العودة عن قرار الإقفال ومساعدة أهالي مدينة يقيم فيها أكثر من نصف مليون نسمة، أكثر من 55 في المئة منهم يعيشون تحت خط الفقر، اعتادوا تاريخياً أن يعترضوا على السلطة المركزية وقراراتها التي يرون أنها تستهدفهم، بينما هم يقتاتون ممّا يجنونه من أعمالهم البسيطة يوماً بيوم.

أحد المشاهد على هذا الاعتراض تمثّل بصراخ أحد المحتجّين بأعلى صوته في وجه مواطنين احتجزوا داخل سياراتهم عند تقاطع شارع المصارف، بعد سدّه بالإطارات والحجارة وحاويات النفايات: «سكّروا البلد حتى ما عدنا قادرين نجيب علبة بنادول. أولادنا جيعانين. خلصنا».

الاحتجاجات في طرابلس التي بدأت قوى سياسية وأمنية تبحث في إمكان وجود محرّكين لها، وسط حديث عن دور للمنتديات التابعة لبهاء الحريري في إشعال شرارتها، امتدّت إلى عدد من المناطق، وخاصة في تعلبايا بقاعاً ومفرق برجا على طريق بيروت ــ صيدا. كذلك قطع محتجّون طريق المطار لبعض الوقت.

وقالت مصادر أمنية إنه لم يظهر بعد وجود فريق واحد يحرّك المحتجين في المناطق المختلفة، بل «عدوى» تنتقل نتيجة الوضع المعيشي الكارثي، وخاصة في ظل الإقفال العام وغياب المساعدات الجدية من قبل الحكومة للعائلات الأكثر فقراً. لكن المصادر نفسها أكدت أنه في طرابلس، بدأت شرارة الاحتجاجات بدفع من جهات سياسية، وتحديداً من قبل أشخاص محسوبين على بهاء الحريري، إلا أن استمرارها لم يعد حكراً على «جماعة بهاء»، إذ انضم إليها كثيرون، سواء كمجموعات أو أفراد يعبّرون عن غضبهم مما آلت إليه أحوالهم.

(أ ف ب)

تقرير

اختفاء 62 مستوعباً من مرفأ بيروت: أسيد وآثارات

رضوان مرتضى

فُقد 62 مستوعباً من مرفأ بيروت ولم يُعرف مصيرها بعد. عُقِدَ اجتماعٌ أمس دعت إليه وزيرة الدفاع زينة عكر للبحث في مصير 725 مستوعباً من المصادرات غير المستوفية للشروط التي تمّ الكشف عليها. فحضر الوزراء المعنيون وممثل عن الجيش ومديرية الجمارك قبل أن يبدأ النقاش بشأن المستوعبات المفقودة التي انقسمت المواقف بشأن توصيفها، بين من رأى أنّها مسروقة وآخرون فضّلوا استخدام مصطلح «مفقودة». وكُلّفت مديرية الجمارك بإجراء تحقيق لتحديد مصيرها، علماً بأن قسماً كبيراً من هذه المستوعبات يحتوي على مادة الأسيد، فيما يحتوي قسمٌ منها على آثارات مصادرة، بحسب ما كشف لـ«الأخبار» أحد المشاركين في الاجتماع. وقد كُلّفت إدارة الجمارك بتحديد أرقام المستوعبات والبضاعة التي كانت موجودة في داخلها، علماً بأن القرار الرئيسي بيد وزارة المالية على اعتبار المستوعبات المفقودة تعدُّ مالاً عاماً. وقد أبلغت وزيرة الدفاع زينة عكر المدعي العام التمييزي غسان عويدات للتحقيق بشأن نحو خمسة مستوعبات محجوزة قضائياً، بينها مستوعب يحوي آثارات لتُسلّم لوزارة الثقافة.

وإزاء طرح وزيرة الدفاع فقدان 62 حاوية، لم تُحدد أرقامها بعد ولم يُعرف أين ذهبت بانتظار تقرير الجمارك، تحضر عدة فرضيات.

الفرضية الأولى أن تكون المستوعبات موجودة في المرفأ، إنما هناك خطأ في عملية الإحصاء التي أجرتها الشركة المكلّفة تفريغ وتنظيم باحة المستوعبات. لذلك، فإنّ إدارة الجمارك تعمل على التثبت من عدد المستوعبات المفقودة فعلاً، علماً بأنّ المصادر ترجّح أن لا يزيد عدد المستوعبات المفقودة على عشرة كحدٍّ أقصى، على أن تكون قد دُمّرت بسبب عصف انفجار 4 آب 2020، علماً بأنّه سبق أن عُثر على أرقام حاويات دُمّرت جراء عصف الانفجار. وللتثبت من ذلك، يرتقب تقرير تحقيق الجمارك الذي يُفترض أن يبدأ اليوم. كما أنّ هناك احتمالاً بأن تكون محجوزة قضائياً لمصلحة إحدى النيابات العامة ومخبّأة في أحد العنابر.

أما الفرضية الثانية، فترجح أن تكون المستوعبات قد تطايرت جراء انفجار العنبر الرقم 12، إلا أنّه إذا ثبت أن عدد المستوعبات المفقودة يبلغ 62 مستوعباً، فإنّ ذلك علمياً يعني استحالة تطايرها جميعها جرّاء عصف الانفجار، إنما قد يتطاير بعضها.

أما الفرضية الثالثة، فقد تكون فرضية السرقة. وسرقة 62 مستوعباً يعني احتمالين. إمّا أن تكون قد أُفرغت وأُخرجت أو أُخرجت بالمستوعبات نُفسها، علماً بأن شركات الشحن في العادة تمنح بين 24 و48 ساعة لإعادة الحاويات. وفي حال ثبوت السرقة، تنحصر المسؤولية في جهتين. مديرية الجمارك ومديرية المخابرات على اعتبار توليهما مهمة مراقبة البضائع التي تعبر بوابات المرفأ.

تبقى الفرضيات المذكورة نظريةً بانتظار صدور تقرير الجمارك الذي طلبته وزيرة الدفاع لكشف مصير المستوعبات المفقودة، والتي لم يُحدّد بعد موعد فقدانها، قبل التفجير أو بعده، وخاصة أن معظمها محجوزة منذ سنوات.

> **القطاع الاستشفائي والقطاع المصرفي الخاص يتشابهان في تعاملهما مع الزبون، مريضاً أو مودعاً**

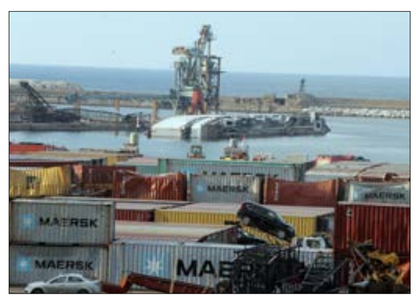

(هيثم الموسوي)

تقرير

فشل القطاعين الحكومي والخاص في مواجهة كورونا

حصر الإقفال التام في مواجهة انتشار جائحة كورونا بإلزام الناس بالبقاء في بيوتهم لم يثبت نجاحه. في استمرار غياب المعالجات الجذرية على مستوى الحكومة ووزارة الصحة والقطاع الاستشفائي الخاص

هيام القصيفي

صدرت منذ أيام دراسة طبية في كندا، تتحدث عن نجاح تجربة استخدام دواء colchicine للتخفيف من أعراض كورونا ووقف انتشاره. بعد ساعات من انتشار الخبر، كانت صيدليات لبنان قد فرغت من الدواء الذي يبلغ ثمنه 6 آلاف ليرة، وهو مخصّص لحالات مرضية محددة. الخبر ليس في وقف الوكيل مدّ الصيدليات به فحسب، بل في السبب الذي جعل اللبنانيين يهرعون الى شرائه مع أدوية أخرى أصبحت شائعة بضرورتها للعلاج، وأجهزة التنفس المنزلية التي ارتفع سعرها الى ما يقارب ألفي دولار.

الجواب ببساطة لأنه بعد نحو سنة على انتشار الوباء لا تزال الثقة بإدارة السلطة السياسية والصحية للأزمة مفقودة؛ إذ لم تنته بعد مهلة الثامن من شباط التي أعطاها المجلس الاعلى للدفاع للإقفال العام، حتى بدأ الحديث عن احتمال تمديد المهلة أسبوعين إضافيين، للحدّ من انتشار الوباء، ما يعني أن لبنان سيعود بعد سنة تقريباً على أول إقفال حين كانت الاصابات لا تزال تعد بالعشرات (ارتفاع عدد الاصابات الى 103 شكل دافعاً أساسياً إلى الإقفال في آذار عام 2020)، لا بالمئات والألوف، وحين كان لبنان غير مجهز بالفحوصات وبأجهزة التنفس والكمامات والأدوية، مثله مثل معظم الدول، ولا كان يتقن بروتوكولات العلاجات تمثلاً بما يجري في القطاع الصحي الغربي. حينها طبّقَ الناس كل تعليمات الحكومة، غنّوا للحجر، والتزموا منازلهم بهدوء، على أمل أن تنفذ الحكومة والسلطة تعهداتهما. لكن الناس الذين يخالفون يومياً تعليمات الحجر اليوم، وبعضهم استهتر كثيراً في السهر والحفلات وعدم ارتداء الكمامات، هم أنفسهم الذين أصيبوا بأموالهم وبسرقة المصارف لهم وبعدم تنفيذ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تعهدات تعليم أولادهم خارج لبنان، وأصيبوا بمعيشتهم وبانفجار المرفأ، من دون أن تعمد السلطة السياسية الى تنفيذ أي من وعودها «الطيبة» خلال سنة، تماماً كما معالجة الانهيار الاقتصادي والمالي.

يقول أحد السياسيين إن قرار السلطة الإقفال العام، هو فقط كي تثبت لنفسها أنها لا تزال على قيد الحياة وقادرة على التحكم في يوميات الناس بعدما عجزت عن التحكم في إدارة ملف كورونا. وهذا يعني أن المسؤولية عن الفشل لا تزال هي نفسها منذ سنة، وهو فشل يبدأ من رأس الهرم التنفيذي على مستوى الحكومة أو المجلس الأعلى للدفاع ووزارة الصحة، وصولاً الى القطاع الاستشفائي الخاص، وهو شريك أساسي في هذا الفشل.

تواجه دول أوروبية تحديات الإقفال التام مجدداً. بريطانيا لن تفتح أبوابها قبل عيد الفصح، فرنسا تواجه إقفالاً ثالثاً، ألمانيا تدرس حملة التلقيح مع إجراءات الإقفال، وسط حملات شعبية متجددة رافضة. لكن هذه الدول التي تنتج لقاحات أو تشتريها، توازن إجراءات الإقفال مع تعويضات شهرية للمتضررين منه وبإغراءات مالية لإجراء فحوصات مخبرية، وغيرها من التدابير اليومية. أما في لبنان فلا تزال المسؤوليات ضائعة بين القطاعين الرسمي والخاص. القطاع الصحي الحكومي الذي صرف عليه ملايين الدولارات لا يزال غير جاهز منذ سنة، وكل شهر تعود بيانات وزارة الصحة وتصريحات الوزير المختص نفسها عن تجهيز الأسرّة وتأمين المستلزمات، فيما هناك سياسيون مستمرون في اتهام الوزير بأنه يتعمّد عدم تجهيز مستشفيات حكومية على حساب أخرى. لم تخرج السلطة السياسية باركانها لتقول صراحة أين الأخطاء في عدم مواكبة عدد من المستشفيات الحكومية للوباء، وهل مصرف لبنان هو المسؤول عن عدم تأمين الأموال اللازمة لشراء معدات طبية أم لا؟ ورغم كل ما كتب عن قضية المستشفى الميداني القطري والروسي، لم نسمع بعد توضيحات رسمية من الجهات المختصة أو من القوى السياسية المسؤولة عمّا جرى. هناك أسئلة كثيرة لا تجد أجوبة عنها من السلطة التي تعمد الى تحميل الناس فقط مسؤولية الإخلال بالإقفال وتحميلهم مسؤولية انتشار الوباء، وهي نفسها التي اتخذت قرار الفتح العشوائي في مرحلة الأعياد. وهذه العشوائية في مواجهة المرض ستنسحب حكماً على ملف اللقاح، بعدما بدأت المساومات والوساطات، وبدأ اختيار المراكز

> **القطاع الاستشفائي والقطاع المصرفي الخاص يتشابهان في تعاملهما مع الزبون، مريضاً أو مودعاً**

يخضع لأمزجة وحسابات سياسية ومناطقية.

في المقابل، هناك مسؤولية القطاع الطبي الخاص. فالقطاع الاستشفائي والقطاع المصرفي الخاص يتشابهان في تعاملهما مع الزبون، مريضاً أو مودعاً. كلاهما أظهرا خلال سنة أنهما قادران على التحكم في الناس، وهما بقدر مسؤوليتهما عن ازدهار لبنان اقتصادياً وصحياً وتحويله ساحة لجذب الأموال وللسياحة الاستشفائية، مسؤولان عمّا يرتكب في حق الناس يومياً. لافت كان حجم التعاطف مع المستشفيات الخاصة التي تضرّرت في انفجار المرفأ، والاهتمام الإعلامي والسياسي والمساعدات. لكن ما أظهرته شجاعة الأطباء والممرضين والممرضات في إنقاذ أرواح الناس في الشارع، وفي أكثر من منطقة خارج بيروت نقل اليها الجرحى، لا تشبه ما يحصل اليوم مع إدارات عدد من المستشفيات الخاصة. في مقابل مستشفيات، ولا سيما خارج بيروت، أثبتت فاعليتها ونجاحها، هناك معلومات من أجهزة طبية موثوقة تتحدث عن أسرّة جاهزة في مستشفيات تسمّى عريقة، مخصّصة لكورونا، ولكن لا يعلن عنها، وليس صحيحاً أن كلّ الأسرّة فيها قد امتلأت. لا بل ان هناك أسرّة محجوزة لميسورين وسياسيين ومصرفيين أو لوساطات يقوم بها نافذون، وهناك أسرّة جاهزة لكل من يدفع تعرفة تراوح بين عشرين وثلاثين مليون ليرة، من دون المرور بالجهات الضامنة وبالتعرفات الرسمية، وهذا يعني أن البقاء لم يعد للأقوى في هذه المعركة، بل للأغنى. وهناك أجهزة تنفس خاصة بالمستشفيات قادرة على تلبية الاحتياجات، وأحياناً تفوق الحاجة، ولا سيما بعدما عمدت جمعيات ومؤسسات خاصة في لبنان والخارج ومغتربون إلى مدّ المستشفيات بها.

ليس بالإقفال وحده يعالج انتشار المرض. والعشوائية المستمرة منذ سنة بين القطاعين العام والخاص قد تبقي البلد متخبّطاً في الدوامة ذاتها سنة أخرى.

(أ ف ب)

تقرير

المصارف تريد تمديد المهل أيضاً

أرسلت جمعية المصارف بشخص رئيسها سليم صفير، أمس، دراسة قانونية إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تُجادل فيها كيف يجب أن تشملها قوانين تعليق المهل. الدراسة ركّزت على تمديد مُهل مادتين مُحددتين: زيادة الرساميل بنسبة 20% (المادة 6 مكرر من التعميم الأساسي الرقم 44)، وتكوين كلّ مصرف لحساب خارجي لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ في أي وقت عن 3% من مجموع الودائع بالعملة الأجنبية لديه كما في 2020/7/31 (المادة 3 من التعميم الأساسي 154). المُطالعة المؤلفة من خمس صفحات، وأعدّها المستشار القانوني لـ«الجمعية»، وجدت أنّ «المهل المُحددة في تعاميم مصرف لبنان، ولا سيّما بموجب المادة 6 مكرر من التعميم الرقم 44 والمادة الثالثة من التعميم الأساسي 154، تخضع للتعليق المنصوص عليه في مختلف قوانين تعليق المهل». وقد جرى زجّ جائحة كورونا وانفجار 4 آب الذي حال دون «تمكين المؤسسات من الاستفادة من المهل الممنوحة لها من أجل زيادة أموالها الخاصة، وأنّ هذه الأسباب تُبرر تعليق جميع المهل أكانت قد صدرت قبل القانون 160 الممدّد بالقانون 185 أم بعده».

(الأخبار)

كورونا

«تمرّد» عام على الإقفال التام

«الاقفال» في طرابلس امس (أ ف ب)

عندما تلا الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء الركن محمود الأسمر، في 21 الجاري، بيان التمديد للإغلاق التام حتى الثامن من شباط المقبل، لم يتطرّق إلى بند المساعدات المالية المنسي منذ نيسان الماضي. وعندما سُئل عنه، اكتفى بالقول إنّ «المساعدات أقرّت في المرة السابقة ويجب أن يكون توزيعها قد بدأ»، فيما يعرف المعنيون جيداً أن «رحلة» المساعدات لم تكن موفّقة، فلا هي وصلت إلى جميع المحتاجين إليها ولا كانت كافية للمحظوظين الذين وصلت إليهم.

وأمس، أقرّ وزير السياحة والشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال رمزي مشرفية بأنّ 75% من اللبنانيين يحتاجون إلى مساعدة، وهو اعتراف بالتململ من قرار تمديد الإغلاق في ظلّ الانهيار الاقتصادي. وإذا كانت احتجاجات طرابلس التي بدأت قبل أيام، وانسحبت على بقية المناطق، تمثّل ترجمة مباشرة لرفض القرار، إلا أن ممارسات الالتفاف على الإغلاق بدأت تبرز منذ يومين عبر فتح المحال «سرّاً» وتحوّل حظر التجول إلى مجرد شعار مع آلاف الاستثناءات التي تمنح عبر المنصة الإلكترونية، في انعكاس لـ«قرار» بالتمرّد على الإغلاق، وتالياً بـ«الانتحار»، في ظلّ تفاقم الوضع الوبائي الذي حصد 73 ضحية خلال الساعات الـ 24 الماضية، وهو أعلى رقم للوفيات يُسجّل منذ بداية انتشار الوباء ليتجاوز إجمالي الوفيات 2400، فيما يُصارع أكثر من 900 شخص في غرف العناية الفائقة للنجاة، 312 منهم موصولون على أجهزة التنفس الصناعي. كما سُجّلت أمس 3505 إصابات (14 منها وافدة) من أصل 18665 فحصاً مخبرياً، أي أن نسبة إيجابية الفحوصات ليوم أمس تجاوزت الـ 18%. وهي، وإن كانت أقل مما سُجل في الأيام الماضية (وصلت قبل يومين إلى 30%!)، إلا أنها لا تزال مرتفعة جداً (وفق منظّمة الصحة العالمية يجب ألا تتجاوز النسبة المئوية للفحوصات الإيجابية الـ 5% لمدة 14 يوماً على التوالي قبل فتح مختلف القطاعات). وهذا «يضعنا بين الدول العشر الأولى من حيث عدد الإصابات بكورونا في العالم»، بحسب مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الصحية الدكتور وليد خوري، مشدداً على ضرورة توزيع مساعدات ماليّة على المحتاجين لتحمّل الإقفال العام.

> أعلى معدّل للوفيات ولبنان بين الدول العشر الأولى في عدد الإصابات

ووفق مصادر وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن دفعة جديدة من المساعدات المالية المحددة بـ 400 ألف ليرة ستوزّع على نحو 180 ألف أسرة التي سبق أن أدرجت أسماؤها في المرات السابقة، «وذلك على خلفية تدابير الإقفال العام الجديدة».

ومن المعلوم أن هذه الأموال تندرج ضمن ما يعرف بمشروع «شبكة الأمان» الذي خصص له أكثر من 600 مليار ليرة توزع على شكل مساعدات لمدة ستة أشهر بناءً على قاعدة بيانات تضعها الوزارات المعنية، على أن يتولى الجيش مهمة تسليمها. المصادر أوضحت أن المساعدات وزعت في الأشهر الأربعة الماضية، ومع استئناف التوزيع في الفترة المقبلة، تكون العائلات على موعد مع الحصول على دفعة أخيرة من تلك الأموال. فيما تؤكد مصادر في وزارة الداخلية أن مشاكل كثيرة اعترت آلية التوزيع في مراكز البلديات بسبب تدخل المحسوبيات، مُشيرةً إلى أن «السيناريو المثالي يفترض أن تلك الأموال وصلت إلى 180 ألف أسرة، ولكن ماذا عن بقية الأسر؟». عدم الإجابة عن هذا السؤال يقود حكماً إلى أن التمرّد على الإقفال العام وتفضيل الموت بالفيروس على الموت جوعاً سيكون حالة عامة.

(الأخبار)

«مستشفى» حكومي وحيد في قضاء جبيل

فانيسا مرعي

تغيب المستشفيات الحكومية عن قضاء جبيل تماماً. ملايين الدولارات أنفقتها مصارف ومؤسسات اتصالات وغيرها، في السنوات الأخيرة، على المهرجانات الفنية في قرى القضاء التي تفتقر إلى مراكز صحية قادرة على مواجهة الأزمات. جائحة «كورونا» فضحت ما كان «مستوراً»، ووجّهت أنظار أهالي جرود جبيل الى ما يُعرف بـ«مستشفى قرطبا الحكومي»، أو بالأحرى «مركز قرطبا الصحي»، الأقرب الى أماكن سكنهم، والوحيد القادر، ولو بإمكانيات محدودة، على تقديم المساعدة الطبية الأوّلية لهم.

لا غرف عناية فائقة في المستشفى حالياً. ولأنه لا قدرة له على استقبال المصابين بحالات متقدمة من فيروس «كورونا»، يحاول الطاقم الطبي المؤلف من 12 طبيباً و20 مسعفاً وممرضاً مساعدة المصابين في منازلهم.

المستشفى الذي فتح أبوابه عام 1999 لم يتمكن من تقديم سوى بعض الخدمات الطبية وفق التجهيزات المتوافرة. وهو كان مهدداً بالانهيار، إلى أن كشفت عليه شركة «ايتيك» الهندسية عام 2014، بطلب من مجلس الإنماء والإعمار، وأعدت تقريراً مفصلاً قدر كلفة إعادة تأهيله بـ 1,900,000 دولار. مذاك، بقيت الدراسة حبراً على ورق حتى تموز الماضي، بعد تأمين اعتمادات مالية لتوسيعه وتأهيله، وبعد سنوات من المطالبات والكتب الموجّهة الى وزراء الصحة في الحكومات المتعاقبة، من دون أن تلقى تجاوباً.

مدير المستشفى عباد السخن أوضح لـ«الأخبار» أن العمل بدأ «في تموز، بعد تأمين مبالغ مالية من وزارة الصحة والمجتمع الأهلي، إضافة الى هبة كويتية عبر مجلس الإنماء والإعمار، لتطويره الى مستشفى ريفي وفق المعايير العالمية». لافتاً الى «إمكان الانتهاء من العمل في المستشفى وتجهيز 11 غرفة و23 سريراً خلال 8 أشهر، في حال توافرت الأموال اللازمة».

حق الرد

«الطشّ» من يرضى بالخضوع لامتحان من دون إعداد

أسهل ما يمكن على المرء إطلاق الأحكام، من دون النظر إلى أين سيؤدي هذا الحكم ومن دون الالتفات طبعاً إلى ما يحويه النظام التعليمي من مكوّنات لا تقوى على ردّ هذا التنمّر، فهي بحقّ تناضل وحدها في غياب دولة لا ترى فيها ربما إلّا أعباء إضافية لا ثروات مكنونة.

أمّا وضع هؤلاء الأشخاص تحت كلّ الضغوطات التي لا يمكن للعقل الراشد تحمّلها، ثمّ الطلب منهم التفوّق في امتحانات نحن لا نُعدّهم لها فهو الظلم بعينه.

لا أحد من العاملين في الحقل التربوي لا يعترف بالحقيقة الأكثر مرارة، وهي أنّ مناهجنا التعليمية الموضوعة في تسعينيات القرن الماضي ما زالت هي السّائدة قانوناً، وهي التي تُدرّس في أغلبية المدارس على الأراضي اللبنانية. لكن هذا لا يجعلنا، في أيّ حالٍ من الأحوال، نضع اللوم على الطلاب في حال عدم نجاحهم في امتحان دولي، كيف لي أن أطلب من طالب كليّة الآداب التقدّم للنجاح في مختبر الكيمياء، في كليّة العلوم على سبيل المثال؟ هذا ما يجري اليوم على طلابنا في لبنان.

هؤلاء الطلاب هم جوهر العملية التعليمية التي تشحنهم بكثير من المعارف، يقرّ الأعم الأغلب من التربويين بأنّ كميّتها ليست بقليلة، وتكون عادة من دون رابط مع الحياة اليومية، ما يجعلنا كطلاب نسأل أسئلة بديهية جداً على شاكلة: أين سأستعمل مفهوم التكامل في الرياضيات في حياتي اليومية؟ ولكن تبقى العقبة الأساسية التي عليهم اجتيازها، لبنانياً، هي الامتحانات الرسمية أولاً، وامتحانات الدخول لبعض الكليّات في الجامعة اللبنانية، أو امتحانات معيّنة في الجامعات الخاصة على شاكلة امتحان الـ SAT في تلك التي تعتمد النظام الإنكليزي في التعليم، على أن يدرسوا مسبقاً معلومات محدّدة تسمح لهم بالخضوع له، سواء لناحية طريقة طرح الأسئلة أو المحتوى.

أمّا الآن، ومنذ بضعة أعوام مضت، فيخضع بعض الطلاب في لبنان لامتحانات دولية تنظمها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي IEA (مركزها في هولندا). وهذه الامتحانات معروفة بامتحان الـ TIMSS (Trends in International Mathematics and Science Study) الهدف الأساس منها تقويم التحصيل العلمي للطلاب في الرياضيات والعلوم وفقاً لمعايير دولية وضعتها هذه الجمعية لنفسها، على أن تساعد أصحاب القرار في الدول على تحديد مكامن الخلل في نظامهم التعليمي لإجراء ما يلزم من تعديلات. وفي الآونة الأخيرة أصبحت هذه الامتحانات أمراً شهيراً في العالم ومحط منافسة بين الدول، وطبعاً دخلنا فيها، دون إعداد.

فكما أسلفنا، مناهجنا في لبنان متأخرة كثيراً لناحية الطرائق التعليمية الحديثة النشطة التي تجعل من الطالب في مركز عملية التعلّم. وهذا التقصير لا يعود أبداً للجهاز التعليمي المستعد بأكثريته لمواكبة هذا التغيير. إن حصل، بل المشكلة في القرار على المستوى السّياسي. إذ أنه كلّما وصل وزير إلى وزارة التربية أعاد إطلاق ورشة كتابة المناهج مرة تلو أخرى، وكلّ منهم يريد لفكرته السّياسية أن تسود على المناهج المنتظرة، فيفتح الأبواب أمام جمعيات تريد إلغاء الفلسفة العربية على سبيل المثال لا الحصر.

وباتخاذ خيار المشاركة في هذه المسابقات ووضع النتائج علناً على الإعلام، ونحن على دراية كاملة أنّ طلابنا لا يدرسون ليفوزوا بهذا النوع من التقويمات قبلنا بزيادة الضغط عليهم لتأكيد المؤكّد ومعرفة ما هو معروف سابقاً من أنّ المناهج يجب أن تُعدّل، ثمّ الحكم عليهم بأنّهم في أسفل السلّم التعليمي العالمي. حسناً بماذا استفدنا؟ ما الذي كان مجهولاً ثمّ تمّ تأكيده بهذه الاختبارات المدفوعة الأجر بالعملات الأجنبية من الخارج؟ لا شيء، فعلياً سوى النيل من معنويات طلاب هي آخر ما تبقّى لهم في هذا البلد كي يصمدوا حتى نهاية هذا النفق.

أخيراً يأتي السؤال الأهم: كيف تقبل الجهات المعنيّة في وزارة هي الأكثر دراية ومعرفة بما تحتويه الكتب من معلومات والصفوف من طرائق تدريس بخضوع الطلاب سنة تلو أخرى لهذه الاختبارات؟

نعم قد لا يفلح طلابنا في اجتياز هذا التحدّي لا لتقصير فيهم بل لنقص قاتل في النظام التعليمي. فهم يثبتّون عند كلّ تحدٍّ أنّهم قادرون على التأقلم مع أصعب الظروف وأشدّها ولا يعوزهم شيء، على المستوى العقلي والإدراكي، بل هناك قرار متخذ على مستوى الوطن بأنّنا لا نريد التقدّم إلّا وفقًا لأهواء سياسية معيّنة، أو سنترك المناهج عالقة في عام 1997، ثمّ نقول عن الطلاب بأنهم «طشّ»... بينما «الطش» في مكان آخر كلّياً.

فؤاد إبراهيم
استاذ تعليم ثانوي

أيّ ترابط بين أزمات الوباء والغذاء؟

الفيروسات المتحوّرة تتطلّب سياسات متحوّرة

ربما كان العالم بحاجة لجائحة «كورونا» ليكتشف أنه واحد فعلاً، وأن قضاياه واحدة. وأن عليه أن يغيّر جذرياً في السياسات التي يتّبعها. اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أصبحنا ندرك علاقة الصحة بقضايا الغذاء والبيئة وبقطاعات النقل والطاقة والمياه والتربية والثقافة والصراعات الاقتصادية والاجتماعية... وبالتالي، بات لزاماً أن نطوّر و«نحوّر» كل الأنظمة التي عرفناها من أجل التكيّف مع هذه الفيروسات المتطوّرة والمتحوّرة. ولعل أول نماذج الترابط هو العلاقة، غير المستجدّة، بين الأنظمة الصحية والغذائية. فهل تتسبّب الجائحة في أزمة غذاء لناحية الكمية والنوعية؟ وهل تكون العودة إلى النظام الغذائي القديم مدخلاً لإعادة التوازن وللحماية من فيروسات قادمة ويرجّح أنها ستكون أكثر فتكاً؟

حبيب معلوف

الدرس الأول الذي يُفترض تعلّمه من جائحة «كورونا» التي فرضت الإقفال شبه التام لأكثر من سنة أنها لن تكون الجائحة الأخيرة. أما الدرس الثاني فهو أن الجائحة التي كانت أقوى من سابقاتها لن تكون الأقوى مطلقاً، وأن الآتي أعظم بحسب تطور الفيروسات التي عرفناها سابقاً وتحوّرها. لذلك، بات لزاماً علينا أن نعدّل ونحوّر في طريقة حياتنا، أنظمة وشعوباً وأفراداً، من أجل التأقلم معها.

من الدروس الأساسية التي يُفترض تعلّمها، أيضاً، أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الصحة وقضايا البيئة والغذاء والمناخ وسياسات الطاقة والنقل، وبين الأمن الصحّي والأمن الغذائي والبيئي. وهذا ما كان يُفترض إدراكه منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، مع ظهور دراسات دولية تؤكّد أن «التنمية»، إذا لم تأخذ في الاعتبار متطلّبات استدامة الموارد، يمكن أن تصبح مدمّرة. رغم ذلك، تُرك العالم للتجار يتحكّمون بسياساته وتشريعاته عبر دعمهم إيصال سياسيين إلى مراكز القرار وتمويل حملاتهم الانتخابية.

من دروس الجائحة، أيضاً، أن الإقفال قد يعني وقف إمدادات الغذاء لأنه يحول دون نقل الغذاء وانتقال العمال. كما أن منع الاختلاط وإقفال المطاعم يعني ضرورة تغيير أنواع الزراعات وأحجامها. فالزراعات التي كانت مطلوبة في المطاعم والتي دفعت المزارعين إلى قطع أشجار معمّرة لصالح زراعة أشجار ونباتات ومنتجات مطلوبة للتصدير أو في المطاعم، خرّبت كثيراً في الأنظمة الزراعية التقليدية التي كانت تتمتّع بصفة «الاستدامة».

في لبنان، مثلاً، كان يمكن توقع الكارثة يوم أنشئت إهراءات المرفأ (لا يوم تدميرها) كرمز لتحوّلنا إلى بلد مستورد لا منتج، ويوم تحوّل الزيتون إلى شجرة للزينة يُباع المعمّر منها في المشاتل الكبيرة! حصل ذلك بعدما زالت الحماية عن هذه الشجرة الدهرية أمام مضاربات التجار عبر استيراد الزيوت المهدرجة (أو تركيبها محلياً) وفتح الأبواب على مصاريعها أمام شتى أنواع الزيوت. إذ أن وعود التنمية (على الطريقة الغربية) بزيادة الإنتاجية وتغيير أنواع المحاصيل وحلول الأشجار والبذور المنتجة سنوياً مكان تلك المعمّرة (الزيتون والكرمة والتين والجوز والموز...)، ابهرت الجميع، وكانت خطوة في المجهول، لا سيما عندما تبيّن أنها لا تعيش من دون أسمدة ومبيدات كيميائية يجب استيرادها دائماً بالعملات الصعبة، وتتسبّب في تلويث التربة والمياه والأغذية نفسها.

لطالما كانت العلاقة واضحة بين سلامة الغذاء والصحة، ودورها في بناء جسم سليم وجهاز مناعي قويّ يحارب الفيروسات على أنواعها وبينها «كورونا». إلّا أنّ أثر الجائحة الحالية على إمدادات الغذاء والأمن الغذائي أمر جديد لم تُدرك أهميته إلا مع الإقفال ووقف إمدادات الغذاء وانتقال العمال الزراعيين والعاملين في القطاع، إضافة إلى إجراءات العزل التي فُرضت داخل الدول وبينها. إذ أثّرت سلباً على انتقال البضائع بين الدول أو بين القرى والمدن في البلد نفسه، ما حوّل أنواعاً كثيرة من الفواكه والخضار إلى نفايات بدل أن تذهب إلى الأسواق، وأدّى إلى تلف المحاصيل وفسادها بعدما حال الإقفال دون وصول العمال الموسميين إلى الحقول والمزارع. وتؤكد تقارير حديثة لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية (فاو) أن أزمة «كورونا» تسبّبت بمشاكل كساد أكبر من تلك التي تسببت بها موجات الجفاف حول العالم. صحيح أن المخزون العالمي من الذرة، مثلاً، زاد عام 2020 بأكثر من ضعف ما كان عليه عامَي 2007 و2008، عندما تسبّب الجفاف في نقص الغذاء في البلدان الرئيسة المصدّرة له ما أدى إلى أزمة غذاء عالمية. كما زاد المخزون من الأرز وفول الصويا في الفترة نفسها 40% و80% على التوالي. لكن المفاجأة أن هذا المحصول الوافر لم يساعد على تجنّب نقص الغذاء، إذ حالت إجراءات الإقفال دون نقل محاصيل الحبوب من بلدان إنتاجها إلى حيث تشتدّ الحاجة إليها!

والوجه الآخر لهذه الأزمة يتمثّل برفع الأسعار بسبب نقص المواد. وتتوقع دراسات «فاو» أن ترتفع أسعار مواد أساسية، كالقمح والأرز، بين 8% و25% مقارنة بأسعار ما قبل الجائحة، إما بسبب صعوبة الانتقال أو لقلة الإنتاج أو لاهتمام الدول بأولوية توزيع المحاصيل على السكان المحليين بدل التصدير. أضف إلى ذلك كله تراجع جودة الأنظمة الغذائية ونوعية الغذاء وتعذّر الوصول إلى الطعام الطازج.

> إعادة النظر بـ«الحدود المفتوحة» لا تعني اعتماد سياسات انعزالية وتعني فتح علاقات زراعية شفافة مع سوريا

التوقعات أن الجائحة ستفرض، عاجلاً أم آجلاً، إعادة النظر في العولمة بوصفها تمثّل رأسمالية السوق الحرة، وبـ«الحدود المفتوحة» (أو ما يسمى «حرية التجارة) التي كانت دائماً لمصلحة البلدان الصناعية والمنتجة، والتي مكّنت الفيروس من الانتشار مع سهولة انتقال البضائع والأشخاص. وهذا سيعني تغييرات جوهرية في قواعد التجارة وفي السياسات الزراعية والضرائبية والاقتصادية عموماً، نحو العودة إلى الزراعات التقليدية التي كانت لها صفة الديمومة و«البعلية»، بمعنى عدم حاجتها إلى استيراد المبيدات والأسمدة والبذور المعدّلة جينياً وأعلاف الحيوانات والتكنولوجيا المصاحبة والخبراء... إلخ.

وحتى لا نذهب بعيداً في لبنان في الاعتقاد بإمكان الوصول إلى الاكتفاء الذاتي عبر اعتماد سياسات انعزالية، تنبغي الإشارة إلى أن إعادة النظر هذه تستوجب الاهتمام، مثلاً، بضبط الحدود البرية وفتح علاقات زراعية عادلة وشفافة مع سوريا لضمان استمرار الإمدادات الغذائية مهما كانت الظروف.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن إعادة النظر في العولمة لا تعني التخلي عن العالمية، وإنما إعادة إحياء ما يُسمى «النظرة العامة والاستراتيجية»، وإدراك الارتباط الوثيق بين إنتاج الغذاء وبين المناخ والتربة والمياه والصحة وتعداد السكان وتوزّعهم... إلخ، والتخلّي عن الأفكار الاختزالية والتخصصية لمصلحة إعادة الاعتبار إلى الأفكار والرؤى الاستراتيجية.

ومن المهم أيضاً إعادة توجيه الدراسات الزراعية لزيادة بعض الإمدادات الغذائية أو استبدالها، عبر تحليل تاريخ الزراعات في لبنان ودول المنطقة، وعلاقة الأنظمة الزراعية بالأنظمة الإيكولوجية لناحية ضمان ديمومة الموارد مع توفر الأراضي والمياه، ودرس أنواع التربة، وحفظ العادات الزراعية القديمة وزراعة الأغذية الأساسية وتلك التي يمكن تجفيفها وتخزينها. مع إيلاء اهتمام أكبر لصغار مالكي الأراضي الزراعية وصغار المزارعين، والعمال المهاجرين الذين يشكّلون دعامة أساسية للزراعة، إضافة إلى إعادة إحياء التعاونيات وأسواق التبادل الحرّ من دون وسيط.

في لبنان كان يمكن توقع الكارثة يوم تحوّل الزيتون إلى شجرة للزينة يُباع المعمّر منها في المشاتل (مروان بو حيدر)

يتواصل الاتحاد الجديد مع الجهات المعنية لتأمين استئناف للتمارين لتعود (أرشيف)

قضية

منتخبات لبنان في «سجن الإقفال العامّ»

معاناة المنتخبات اللبنانية بسبب الإقفال العام تطلّ في كل فترة، لتعكس أزمة فعلية ستؤثر من دون شكّ في صورة لبنان عند كل استحقاق خارجي. آخر الأزمات ترتبط بمنتخب الركبي يونيون الذي لم يخض أي حصة تدريبية حتى الآن قبل أسبوعين فقط على سفره إلى مصر للمشاركة في البطولة العربية للسباحات

شربل كريم

بخلاف الغالبية الساحقة من بلدان العالم التي اجتاحها وباء «كورونا»، عرف القطاع الرياضي جموداً نهائياً في لبنان. ففي وقتٍ عمدت فيه غالبية البلدان الآسيوية والأوروبية إلى اعتماد آلية عودة تدريجية وفق نمطٍ سريع إلى الملاعب والمنافسات، غرّد لبنان خارج السرب رياضياً، تماماً كما هو الحال في مختلف القطاعات المتأثرة بالجائحة، حيث طغى الضياع والقرارات غير المدروسة، وبالتالي الشلل والخسائر على الوضع العام.

وبين فترة إقفال وأخرى لم يعرف لبنان مشهداً مشابهاً لأوروبا مثلاً حيث أعيد إطلاق البطولة ابتداءً من أيار الماضي، وذلك لهدفٍ أساسي وهو عدم قتل الرياضة وإصابة الأندية والاتحادات بالإفلاس. أما السبب الآخر فهو الإبقاء على مساحةٍ ترفيهية للشعوب بعيداً من مآسي «كورونا» وكآبة الحجر التي يسببها المكوث في المنزل.

لكن هنا تأخذ القصة منحى آخر، إذ أن أندية ومنتخبات كرة القدم مثلاً سجّلت انطلاقةً مهزوزة لموسمها، بينما تعذّر إطلاق بطولة لبنان لكرة السلة أكثر من مرّة، وغابت بطولات أخرى تماماً، وخرجت رياضات كثيرة من المشهد العام.

وإذا كان منتخب كرة القدم قد استطاع الذهاب إلى دبي الإماراتية لخوض معسكرٍ قصير ومباراة ودية أمام المنتخب البحريني، فإن هذه الخطوة بدت وكأنها مجرد إثبات وجود أو محاولة لإحياء المنتخب والحفاظ على وجوده حتى لو لعب مباراة واحدة في فترة غير قصيرة بالنسبة إلى المباريات الدولية المعتمدة من الاتحاد الدولي للعبة «الفيفا». علماً أن استكماله مشوار التصفيات الآسيوية المزدوجة المؤهلة إلى كأس آسيا وكأس العالم بات قريباً، لكنه رغم ذلك لا يزال بعيداً قسراً عن أي تجمّع.

أما منتخب كرة السلة فقد حصل على استثناءٍ للتدرّب وخوض التمارين من أجل استكمال مشواره في تصفيات كأس آسيا في البحرين. تمارين كان المنتخب بحاجةٍ ماسّة إليها، إذ بعيداً من لاعبيه الذين وجدوا مساحةً للاحتراف في الخارج، لم يعرف اللاعبون المتواجدون في لبنان شكل الملعب لفترةٍ طويلة وغابوا كلياً عن أي تدريبات فردية أو جماعية مرتبطة بكرة السلة.

الركبي يونيون في أزمة

آخر المنتخبات التي تنتظرها بطولة خارجية هو منتخب لبنان للركبي يونيون بفئتيه للرجال والسيدات. المنتخبان سيخوضان غمار البطولة العربية في مدينة الإسكندرية المصرية ابتداءً من 12 شباط المقبل، لكن حتى هذه اللحظة لم يتمكن أيٌّ منهما من خوض التمارين.

أمرٌ مضرٌّ من دون شك بالمنتخبين، وخصوصاً أن المنافسة في البطولة العربية لن تكون سهلة هذه المرّة، إذ أكد الاتحاد العربي عقب اجتماع عقده عن بُعد مطلع الأسبوع الحالي أن فئة الرجال ستضم 9 منتخبات، مقابل 6 منتخبات عند السيدات.

الأسوأ في الموضوع أن مستوى منتخب لبنان يخوّله الوقوف أقلّه بين الثلاثة الأوائل إذا لم نبالغ بالقول بأنه يستطيع منافسة نظيره التونسي المرشح الأقوى للفوز بلقب النسخة السابعة من هذه البطولة. أما منتخب السيدات فيفترض أيضاً أن ينافس على لقب النسخة الأولى، رغم أنه في لبنان ليست هناك بطولة تنافسية فعلية يحُكم وجود ناديَين فقط للجنس اللطيف.

وفي وقتٍ تمّ اختيار تشكيلة من اللاعبين المحليين دون المغتربين لتمثيل وصيف بطل غرب آسيا في الاستحقاق العربي، من أجل توفير عناء السفر على اللاعبين وسط الأوضاع الصحية المتأزمة في العالم، بادر اللاعبون واللاعبات إلى دفع مصاريف سفرهم بشكلٍ كامل حيث اشتروا تذاكر السفر ودفعوا بدل التأشيرات، وذلك بهدف تأمين مشاركتهم في البطولة.

خطوةٌ تعكس رغبةً كبيرة من قبل هؤلاء لتمثيل لبنان، لكن رغم كل هذا المجهود والتضحية، فإن أحداً لم يلتفت إليهم ليبقوا أسرى للقرار الحكومي الذي أبعدهم عن الملاعب وسط مساعٍ لحلّ الأزمة من أجل المصلحة الوطنية العامة.

100 ألف ليرة في الاتحاد

أمين صندوق الاتحاد اللبناني للركبي يونيون إيغل زريق يوضح بداية سبب دفع اللاعبين واللاعبات من جيوبهم الخاصة لمصاريف السفر، فيقول في اتصال مع «الأخبار»: «اشترى هؤلاء تذاكر السفر قبل انتخاب اللجنة الإدارية التي وصلنا من خلالها إلى الاتحاد حيث لا أخفي بأننا لم نجد أكثر من 100 ألف ليرة لبنانية في خزينته المالية».

> **لم يتمكّن منتخبا لبنان للركبي يونيون من خوض أي حصة تدريبية حتى الآن عشية مشاركتهما في البطولة العربية!**

مسألة ليست مفاجئة عندما نعلم بأن هذا الاتحاد ورغم فوز منتخبه ببطولة غرب آسيا وتنظيمه البطولة الإقليمية في لبنان، لم يحصل سابقاً على أي مساعدة من وزارة الشباب والرياضة أو من أي جهة رسمية «لذا بدأنا الإعداد مالياً ولوجستياً للمشاركات الوطنية المقبلة في الخارج لكي لا نجد أي عرقلات مستقبلاً»، يقول زريق، الذي يكشف أيضاً عن بدء وضع استراتيجية تسويقية لتجهيز المنتخب وتأمين مصاريفه «إضافةً إلى رفع عدد الأندية عند الرجال من 5 إلى 8 أندية، وذلك في موازاة العمل على نشر اللعبة أكثر في المدارس بالتعاون مع وزارتَي التربية والشباب والرياضة، بعدما انحصرت عملياً في مدارس مصنّفة بالرفيعة المستوى حيث تضم طلاباً أجانب يعرفون اللعبة المشهورة في بلدانهم الأم».

لكن هل سينسحب لبنان من البطولة العربية إذا ما استمر الوضع على حاله؟

خطوةٌ تبدو مستبعدة لأن الجهة المصرية المنظّمة كانت قد أصرّت على المشاركة اللبنانية بهدف ضمان مستوى عالٍ للبطولة، لا بل وبحسب معلومات «الأخبار» فإن المصريين تكفّلوا بكل مصاريف إقامة البعثة اللبنانية في الإسكندرية، وهو ما سيُحرج اللبنانيين الذين لن يقدموا على خطوة الانسحاب حتى لو لم يتدربوا، وذلك لتفادي أي إحراج بعد حصولهم على كل التسهيلات الممكنة من الجانب المصري.

وفي موازاة هذا الجمود القسري لمنتخبَي الركبي يونيون، ذهب الاتحاد اللبناني المنتخب حديثاً برئاسة سمير دبوق، إلى تقديم كتابٍ رسمي لإيجاد حلٍ لهذه المعضلة، متوجّهاً إلى وزيرة الشباب والرياضة فارتينيه أوهانيان التي سبق وأبدت انفتاحاً لاستثناء المنتخبات من قرار الإقفال العام. ويُنتظر أن تتباحث أوهانيان مع الجهات المسؤولة عن موضوع مكافحة الوباء في مسألة الاستثناء هذه، وخصوصاً بعدما أظهر الاتحاد المعني جديّةً في الحرص على إقامة التمارين في ظروفٍ صحيةٍ مثالية حيث حدّد الملعب سلفاً، والمدة الزمنية لكل حصة تدريبية، وأسماء الأشخاص من لاعبين وأعضاء الجهازين الفني والإداري الذين سيتواجدون خلالها، وكل هذا ضمن الإجراءات الوقائية المتّبعة لتفادي أي إصابة أو نشر فيروس «كورونا».

وبانتظار الخلاص، يتابع مدرب منتخب لبنان البريطاني ستيفن ريغلسوورث لاعبيه خلال تدرّبهم عبر تقنية الفيديو، حيث يتدرب كلٌّ منهم بالتنسيق مع الجهاز الفني الذي لم يكن يأمل سوى السماح بخروج أفراد التشكيلة من الحجر القسري لخوض حصصٍ تدريبية لا تتعدّى مدتها الساعة ونصف الساعة.

ويختم زريق: «نتمنى استثناء كل المنتخبات، لكنّ الاستحقاق الأقرب بينها هو لمنتخبَينا. لا نطلب اليوم أي دعم مالي لأننا نعرف أن الوضع العام في البلاد لا يحتمل طلب أي مساعدة مادية في ظل المصاعب التي يعيشها الشعب، لكن المطلوب فقط هو تسهيلات بسيطة لتمثيل لبنان خير تمثيل، وخصوصاً بوجود أملٍ لدينا بإحراز لقبٍ في هذه البطولة».

(عدنان الحاج علي)

الألعاب الأولمبية

10 آلاف موظّف صحي لأولمبياد طوكيو

أعلنت الحكومة اليابانية أمس الثلاثاء أنها تخطّط لتوظيف 10 آلاف عامل من القطاع الطبي لأولمبياد طوكيو المقرر هذا الصيف، على الرغم من الضغوطات التي يعاني منها نظام الرعاية الصحية في البلاد جراء الموجة الثالثة من فيروس كورونا المستجد. واستجوب المعارضون الحكومة بشأن الخطط في البرلمان، حيث دقّت الجمعيات الطبية ناقوس الخطر بشأن تقلّص القدرات.

وأصرت الحكومة اليابانية والمسؤولون الأولمبيون على إقامة الألعاب في موعدها المحدد في تموز/يوليو المقبل على الرغم من ارتفاع الإصابات في البلاد وحول العالم وتراجع الدعم الشعبي المحلي. وقالت وزيرة الأولمبياد سيكو هاشيموتو أمام البرلمان، إن الحكومة لا تزال متمسّكة بخطة تأمين آلاف الموظفين من القطاع الصحي للألعاب. وذكرت: «نحن نحاول تأمين قرابة 10 آلاف عامل من القطاع الطبي بمبدأ أن يعمل الأطباء والممرضون لفترة خمسة أيام خلال الألعاب».

كما كشفت أن المنظمين لا يزالون يناقشون المستلزمات الطبية اللازمة وكيفية «التعامل مع عدوى كوفيد-19» في الحدث الذي أرجئ من صيف 2020 إلى الصيف المقبل بسبب الجائحة.

وقبل ستة أشهر على انطلاق الأولمبياد، دخلت العاصمة طوكيو ومناطق أخرى في حالة طوارئ للحد من تفشي الوباء. وكان وقع الفيروس على اليابان أقل من العديد من البلدان الأخرى حول العالم، حيث سجّل قرابة 5 آلاف حالة وفاة، إلا أن الأطباء حذّروا من أن النظام الصحي معرض لخطر الانهيار، ولا سيما إذا أدّت الألعاب إلى تفشي الوباء من جديد. هذا وأعلن المنظمون في كانون الأول/ديسمبر الفائت أن إجراءات السلامة تتضمن اختبار الرياضيين بشكل منتظم وإنشاء «مركز لمكافحة العدوى» للتعامل مع الحالات الإيجابية. إلا أن رئيس الجمعية الطبية اليابانية حذّر الأسبوع الماضي من وصول الزائرين من كل أنحاء العالم إلى الألعاب. وقال توشيو ناكاغاوا إنه في ظل الظروف الراهنة سيكون «من المستحيل» أن يُنقل أي زائر أجنبي التقط العدوى إلى المستشفى.

ومن المتوقّع وصول 11 ألف رياضي ورياضية من 200 بلد للمشاركة في الألعاب ولكن من غير المتوقع تحديد الحضور الجماهيري من عدمه قبل الربيع. فيما كشفت اللجنة الأولمبية الدولية أنها ستشجع الرياضيين على تلقّي اللقاح، فيما حذّر رئيس اللجنة الأولمبية الفرنسية من أن الرياضيين غير الخاضعين للقاح سيواجهون ظروفاً «صعبة جداً» في اليابان، بما فيها الحجر الصحي لمدة 14 يوماً.

ومن غير المتوقّع أن تبدأ اليابان حملة التلقيح قبل أواخر شباط/فبراير على أقرب تقدير.

فلوريدا تنافس اليابان!

أبلغ كبير المسؤولين الماليين في فلوريدا اللجنة الأولمبية الدولية استعداد الولاية الأميركية لاستضافة الألعاب الأولمبية الصيفية، في ظل تكهنات حول تراجع طوكيو عن الاستضافة.

> **من المتوقّع وصول 11 ألف رياضي ورياضية إلى اليابان من 200 بلد للمشاركة في الألعاب**

ووجه جيمي باترونيس رسالة إلى الألماني توماس باخ رئيس اللجنة الدولية لدعوتهم إلى التفكير في نقل دورة الألعاب الأولمبية 2021 من طوكيو، اليابان إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتحديداً إلى فلوريدا. وقال باترونيس انه في ظل تقارير إعلامية حول قلق المسؤولين اليابانيين لعدم إمكانية إقامة الألعاب بسبب الجائحة، لا يزال هناك وقت لنشر فريق من الأولمبية الدولية لاختبار المواقع في فلوريدا. وتطرقت رسالة باترونيس المنشورة على شبكة الإنترنت إلى قوة الولاية المفترضة في نشر التلقيح، وإعادة الانفتاح الاقتصادي والأحداث الرياضية التي استضافتها أثناء الجائحة، على غرار تكملة الموسم الماضي من الدوري الأميركي لمحترفي كرة السلة، بالإضافة إلى كون منتزهاتها الترفيهية، بما فيها ديزني وورلد، مفتوحة أمام الأعمال التجارية.

ولكن لا يجب اغفال ان فلوريدا عانت كثيراً بسبب الجائحة، مع أكثر من 25 ألف حالة وفاة من بين مجمل 420 ألف في البلاد.

الألعاب الأولمبية تأجلت إلى الصيف المقبل (أ ف ب)

أبرز مباريات اليوم

كأس إيطاليا
أتالانتا X لاتسيو 18:45
يوفنتوس X سبال 21:45

كأس ملك إسبانيا
إشبيلية X فالنسيا 20:00
ألميريا X أوساسونا 22:00
رايو فاليكانو X برشلونة 22:00

الدوري الإنكليزي
بيرنلي X أستون فيلا 20:00
تشيلسي X ولفرهامبتون 20:00
برايتون X فولهام 21:30
إيفرتون X ليستر سيتي 22:15
مانشستر يونايتد X شيفيلد يونايتد 22:15

عقوبات على إيطاليا

وجّهت اللجنة الأولمبية الإيطالية تحذيرًا الى حكومة بلادها قالت فيه إنها قد تواجه عقوبات من اللجنة الدولية لعدم احترام استقلالية الهيئة الرياضية. وقبل وقت ليس بالبعيد من اجتماع اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية الدولية في مدينة لوزان في سويسرا حيث سيكون الملف الايطالي حاضرا على الطاولة، حثّ جوفاني مالاغو رئيس اللجنة الايطالية، وعضو اللجنة الأولمبية الدولية، الحكومة الايطالية على اتخاذ إجراءات تشريعية طارئة لتجنّب فرض حظر أولمبي محتمل على البلاد. وقال مالاغو انه لا يزال هناك وقت للبحث في الأخطاء. وتشدّد اللجنة الأولمبية الدولية، التي حذرت روما في صيف العام 2019 من خطر التدخل الحكومي في إدارة اللجنة، بشكل واضح على اهمية استقلال اللجان الأولمبية الوطنية، وهو مبدأ أساسي في الميثاق الأولمبي.

NBA

ليبرون جيمس يقسو على فريقه السابق

لم يرحم ليبرون جيمس الفريق الذي انطلق منه إلى النجومية، وقاد لوس أنجليس ليكرز حامل اللقب للفوز (115-108) على مضيفه كليفلاند كافالييرز في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، مسجلاً 46 نقطة في أعلى سجل تهديفي له هذا الموسم، 21 منها في الربع الأخير. وأضاف «الملك» 8 متابعات و6 تمريرات حاسمة ليقود فريقه إلى الانتصار العاشر تواليا خارج الديار ويستعيد صدارة المنطقة الغربية مع 14 انتصاراً مقابل أربع هزائم.

وقال أفضل لاعب في نهائي الموسم الماضي: «إنه دائماً شعور جيد أن تحقق الفوز، ولا سيما بالقميص الذهبي والبنفسجي». وتابع اللاعب الذي قاد كافالييرز إلى لقب الدوري عام 2016: «أحاول فقط أن أبني أدائي كي أتمكن من التغلب عليهم من كل الجوانب، من خارج القوس، من المسافة المتوسطة وتحت السلة».

من جهته أشاد مدرب ليكرز فرانك فوغل بالمستوى الرائع الذي لا يزال يقدمه ابن الـ36 عاماً وقال: «إنه أمر رائع أن تراه لا يزال قادراً على تقديم هكذا أداء. من الواضح أنه أراد الفوز ضد فريقه السابق. قدم إحدى أفضل مبارياته».

هذا وسجّل أنتوني ديفيس 17 نقطة و10 متابعات فيما أضاف كل من دينيس شرودير وكنتايفيوس كالدويل ـ بوب 10 نقاط.

ويحتل جار ليكرز في المدينة كليبرز المركز الثاني مع 13 انتصاراً وأربع هزائم، وذلك قبل أن يحل ضيفاً على أتالانتا هوكس بغياب الثنائي كواهي ليونارد وبول جورج بسبب بروتوكولات فيروس كورونا المستجد وفق ما أعلن النادي. ولم يحدد الأخير السبب الرئيسي لغيابهما بل اكتفى بالذكر أنه بداعي «بروتوكولات الصحة والسلامة» فيما سيغيب بات بيفيرلي للإصابة.

وتنص بروتوكولات الدوري على وضع كل لاعب مصاب أو كان على احتكاك بشخص مصاب بكوفيد-19 في الحجر الصحي، لفترة تُراوح بين أربعة وعشرة أيام.

وفي مكان آخر، سجّل جيمس هاردن 16 من نقاطه الـ20 في المباراة في الربع الأخير ليقود بروكلين نتس للفوز على ميامي هيت (98-85). وأضاف كيفن دورانت 20 نقطة أيضاً و13 متابعة و5 تمريرات حاسمة ليساهم في قيادة الفريق إلى الانتصار الحادي عشر هذا الموسم مقابل 6 هزائم. كما سجّل كايري إيرفينغ 16 نقطة و12 لجو هاريس و11 لدي أندري جوردان ليساهموا في إلحاق الهزيمة العاشرة بميامي مقابل ستة انتصارات.

> **فاز بروكلين على ميامي هيت بفضل تألّق جيمس هاردن**

وقال هاردن الذي وصل إلى بروكلين نتس مطلع الشهر بصفقة تبادل: «لقد لعبت دوراً لثماني سنوات (في هيوستن) حيث كنت أسيطر وأتحكّم بالكرة. الآن التجربة مختلفة لي ولكنها ما زالت جيدة». وتابع: «لا أزال ألعب كرة السلة في النهاية. إنه أمر ممتع. ما إن نجد الإيقاع فستكون الأمور أسهل بالنسبة إلينا».

سجّل ليبرون 46 نقطة في سلة كافالييرز (أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03/828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

أزمة تشكيل الحكومة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

هالة أبو حمدان *

يتميّز نظامنا الدستوري والسياسي بتعقيدات تجعله نظاماً فريداً في العالم، تتشوّه فيه القواعد الدستورية والقانونية، إذ إنّ للبرلمانية فيه ركيزة ثانية هي الصيغة الطائفية. ومن الأمثلة، التشوّهات التي طاولت النظام البرلماني سواء قبل التعديل الدستوري لعام 1990 أو بعده. فقبل عام 1990، كان نظامنا لا يملك من الميّزات البرلمانية سوى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وصلاحية حل البرلمان التي هي أيضاً كانت في يد رئيس الجمهورية، إذ كان هذا الأخير، بخلاف الأصول البرلمانية، يملك الصلاحية التنفيذية وصلاحية تعيين رئيس الحكومة والوزراء وإقالتهم.

وكانت الاستشارات التي يجريها في هذا الصدد شكلية لا تلزمه دستورياً.

لكنّ التعديل الدستوري لعام 1990، الذي نزع السلطة الإجرائية من رئيس الجمهورية وأناطها بمجلس الوزراء، أدّى إلى خلل جوهري في أساس النظام البرلماني القائم على فصل السلطات والتعاون والتوازن في ما بينها، حيث حق البرلمان في مراقبة عمل الحكومة وصولاً إلى نزع الثقة عنها، يقابله حق السلطة التنفيذية في حلّ البرلمان. لكن للأسف، فقد جعل الدستور الحالي من حلّ البرلمان عملية شديدة التعقيد وصعبة الحدوث حتى كأنه جعلها شبه مستحيلة. وهذا ما يشكل إخلالاً بالتوازن بين السلطات في الأنظمة البرلمانية.

وإذا كان تعديل 1990 قد وضع حدّاً لانفراد رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية، إلّا أنّه لم ينزع منه كلّ الصلاحيات ولم يتحوّل إلى مجرد واجهة دستورية لا يمارس صلاحياته كما هو حال الملك في بريطانيا. بل إنّ رئيس الجمهورية في لبنان ما زال محتفظاً بصلاحيات دستورية مهمّة، وما زالت بعض النصوص تعطيه دوراً يجعل منه قطباً دستورياً مؤثراً في الحياة العامة. لم يصبح رئيس الجمهورية مجرّد رمز، إنّما غدا مرجعية دستورية لها صلاحيات تستخدمها من أجل الحفاظ على انتظام أداء المؤسّسات الدستورية. ويمكننا القول إنّ الدستور اعتمد أحياناً الثنائية التنفيذية المتساوية بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في الأمور والقضايا التي تتوقف ممارستها من قبل مجلس الوزراء على مبادرة رئيس الدولة، وأحياناً الثنائية التنفيذية اللامتساوية لمصلحة رئيس مجلس الوزراء والحكومة في ممارسة غالبية الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء، والتي لا يملك حيالها رئيس الدولة إلا صلاحية اعتراض مؤقت.

من أهم الصلاحيات التي احتفظ بها رئيس الجمهورية بالإضافة إلى مشاركته في تشكيل الحكومة، حقّه، إذا شاء، في ترؤس جلسات مجلس الوزراء (المادة 53 من الدستور). فهو وإن كان لا يحقّ له التصويت، إلّا أنّ مجرّد وجوده يشكل ثقلاً معنوياً ويجعل منه شريكاً في اتخاذ القرارات وفي توجيه العمل الحكومي، خصوصاً أنّ على رئيس الحكومة إطلاعه مسبقاً على جدول الأعمال، كما له الحق في عرض أيّ من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال (المادة 53). كذلك، يستطيع، بالاتفاق مع رئيس الحكومة، دعوة مجلس الوزراء استثنائياً كلّما رأى ذلك ضرورياً (المادة 53). وله الحق في ردّ القوانين إلى مجلس النواب والمراسيم إلى مجلس الوزراء، ولا يجوز أن يُرفض طلبه (المادة 56 من الدستور)، وهو، رغم انتزاع السلطة التنفيذية منه، ما زال شريكاً أساسياً في عملية حلّ مجلس النواب التي لا يمكن أن تحصل إلا بطلب منه (المادة 55 من الدستور)، كما أنّه هو من يصدر القوانين المعجّلة بموجب المادة 58 من الدستور (بعد موافقة مجلس الوزراء، لكن مجلس الوزراء أيضاً لا يستطيع استخدام هذه الصلاحية من دون رئيس الجمهورية). وله أيضاً (منفرداً) صلاحية تأجيل الجلسات العادية لمجلس النواب (المادة 59 من الدستور)، وصلاحية دعوته إلى جلسات استثنائية بالاتفاق مع رئيس الحكومة (المادة 33 من الدستور). وهو الذي يصدر مرسوماً، بناءً على قرار مجلس الوزراء، بجعل مشروع الموازنة كما قدمته الحكومة مرعياً ومعمولاً به (المادة 86)، كما أناطت به المادة 52 من الدستور صلاحية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

إنّ التوقيع الوزاري الإضافي على أعمال رئيس الجمهورية ليس تقييداً لصلاحياته الدستورية، بل هو حماية للامسؤوليته المتأتية من كونه رمزاً لوحدة الوطن وحامياً للدستور ولاستقلال لبنان ووحدة أراضيه (المادة 49). هذه اللامسؤولية السياسية التي يملكها رئيس الجمهورية والطريقة الاستثنائية في ملاحقته ومحاكمته حتى في الجرائم العادية التي يرتكبها، هما تكريس لرمزيته ولأهمية الموقع الذي يشغله.

هذا العرض الموجز لأهمّ صلاحيات رئيس الجمهورية (وليس كلّها) إنما للدلالة على أنّ رئيس الجمهورية لم يفقد بعد تعديل عام 1990 كلّ صلاحياته، بل ما زال دوره أساسياً على الصعيد الدستوري، ما يجعل من المنطقي ألا يكون دوره شكلياً على صعيد تشكيل الحكومة. فإذا كان العرف يقتضي في بعض الأنظمة البرلمانية ألا يتدخّل رئيس الدولة في عمل الحكومة وعمل رئيسها، بل يكتفي بالاطلاع والتوقيع، فإنّ العرف في لبنان والتوازنات الطائفية يجعلان من غير الممكن استبعاد رئيس الجمهورية عن المشاركة الأساسية في القرارات ومنها بالطبع تكوين السلطة الإجرائية، ودوره ليس عارضاً أو عابراً أو متلقياً، بل يمكنه أن يبدي ملاحظات بشأنها أو يطلب تعديلات عليها، لأنّ الحكومة لا يتم تشكيلها بحسب نص الدستور إلّا بموافقة رئيس الجمهورية، بما يجعله مقتنعاً ومطمئناً إلى توفر المقومات اللازمة لنجاحها وتحقيقها للمصلحة الوطنية.

فبموجب الفقرة الرابعة من المادة 53 من الدستور: «يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة...». فنص المادة واضح بالنص على الاتفاق بين الرئيسين على إصدار المرسوم أي على تشكيل الحكومة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المادة 53 المذكورة وردت ضمن الفصل الرابع من الدستور وضمن الفقرة «أولاً» المتعلقة برئيس الجمهورية. وبالتالي، يتّضح أنّ المشرع الدستوري قد جعل تشكيل الحكومة داخلاً ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية التي يشاركه فيها رئيس الحكومة. فهذه الصلاحيات التي يمارسها بالاتفاق مع رئيس الحكومة يتشارك فيها الاثنان ولا يقتصر دور الآخر على التوقيع. وإذا كان هذا التوافق يُعتبر تجاوزاً لأسس النظام البرلماني التي يقتصر فيها تشكيل الحكومة على رئيس مجلس الوزراء، فإنّ تبريره هو الخصوصية اللبنانية التي جعلت رئيس الجمهورية الذي يمثل فئة أساسية من مكوّنات المجتمع اللبناني شريكاً في الحكم من جهة، وحَكَماً من جهة أخرى.

لكن ماذا لو اختلف الرئيسان بشأن التشكيلة الحكومية كما حصل ويحصل في الكثير من الأحيان؟ مَن منهما عليه التراجع أمام الآخر؟ هل لتشكيل الحكومة مهلة دستورية كما هو الحال بالنسبة إلى نيل الثقة التي حُدّدت بموجب المادة 64 من الدستور بثلاثين يوماً؟ هل يجوز نزع الثقة التي أعطيت للرئيس المكلّف لتشكيل الحكومة وفقاً للاستشارات النيابية؟

رئيس الحكومة هو المسؤول الأول عن الحكومة، يتحمّل مسؤوليتها أمام مجلس النواب وأمام الرأي العام. وبالتالي لا يمكن إلزامه برأي رئيس الجمهورية في التأليف في حال اختلفا بالرأي. ورئيس الجمهورية شريك في السلطة التنفيذية وفي تشكيل الحكومة لا يمكن إلزامه بالتوقيع على تشكيلة حكومية لا يستطيع العمل معها، أو يجد أنها لن تحصل على ثقة البرلمان أو غيرها من الأسباب التي قد يرتئيها.

إنّ الثابت في المعادلة الدستورية هو رئيس الجمهورية الذي لا يمكن اختصار ولايته إلّا في حال اتهامه جزائياً أو في حال استقالته أو عجزه عن ممارسة دوره. والرمزية التي يملكها رئيس الجمهورية دستورياً (المادة 49) لم ينص عليها الدستور بالنسبة إلى رئيس الحكومة. وكون رئيس الجمهورية ما زال شريكاً في السلطة التنفيذية رغم أنه لم يعد رأس هذه السلطة كما كان قبل اتفاق «الطائف»، فإنّ المنطق يستدعي تراجع رئيس الحكومة في حال الخلاف بينهما. وهذا التراجع لا يعني أنّ لرئيس الجمهورية صلاحية إلزام رئيس الحكومة المكلّف بالتأليف أو بالاعتذار. ولا يعني أنّ له أن يطلب من مجلس النواب العودة عن التكليف وهو أمر غير ممكن دستورياً، إذ بعد التكليف وتسمية رئيس الحكومة، لا سلطة ولا صلاحية لأية جهة بسحب التكليف أو وضع حدّ له، فاختيار رئيس الحكومة من قبل النواب، ليس تفويضاً يمكن سحبه، وليس تعييناً يمكن العودة عنه، بل هو تكليف بمهمّة تنتهي إما بتشكيل الحكومة ونيلها الثقة وإما باستقالته. ودور النواب هو دور استشاري ملزم ينتهي بانتهاء التكليف، فلا يمكن توقيع عريضة من أكثرية مجلس النواب تطلب من رئيس الجمهورية سحب هذه الثقة، لأنّ ذلك لا سند له في الدستور. فالمفروض أن يقوم رئيس الحكومة طوعاً بالاحتكام لمجلس النواب من خلال تقديم استقالته إما لتجديد الثقة به، وهنا على رئيس الجمهورية الرضوخ لرأي الغالبية النيابية وإجابة رئيس الحكومة لطلبه وإما القيام بالتصويت خلال الاستشارات النيابية الملزمة لغيره.

أما في ما يخص المهلة الدستورية المطلوبة للاتفاق على تشكيل الحكومة، فلم يقم المشرّع الدستوري بتحديدها. ويمكن في هذا المجال الاسترشاد بالاجتهاد الإداري الذي يرى أنه عندما لا يحدّد النص مهلة، على الجهة المخوّلة القيام بعمل ما أن تلتزم بمهلة معقولة، تختلف بحسب طبيعة العمل المطلوب والظروف المحيطة به. ومن المنطقي القول بأنه إذا كانت الحكومة لا تملك سوى ثلاثين يوماً لنيل الثقة من مجلس النواب، فمن الأولى ألا تكون المهلة لتشكيل الحكومة مفتوحة لآجال طويلة.

لقد تضمّن الدستور ثغرات كبيرة على صعيد تنظيم الحياة الدستورية. ولعلّ السبب يرجع إلى أنّ الممارسات الدستورية في لبنان تختلف عمّا هو الحال في الدول البرلمانية. كما أنها قد اختلفت جذرياً عما كانت عليه قبل عام 1990. فقد ظهر بالممارسة أنّ النظام الحالي يولّد أزمات متوالية لا بدّ للمشرّع الدستوري أن يبادر إلى وضع حلول لها، ومنها بالطبع مسألة تشكيل الحكومة. ولا شك في أنّ التوازنات الطائفية تعطي للمواقع الدستورية حصانات وصلاحيات تتجاوز في كثير من الأحيان ما جرى النص عليه في الدستور. لذلك، فإنّ الممارسة تختلف عن النص.

عندما نصّ الدستور في المادة 49 على أن «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور»، فقد وضعه في مقام سام، وجعله صمام أمان للنظام. لقد افترض المشترع أنّ المؤسّسات الدستورية، وتحديداً مجلسَي النواب والوزراء، تعمل بشكل منتظم ومنضبط بما نصّ عليه الدستور، ولم يتحسّب لما يمكن أن تتعرّض له المؤسّسات الدستورية من أزمات حادة بفعل الصراعات السياسية وموازين القوى، فحصر صلاحيات رئيس الجمهورية بالحد الأدنى، ولم يمنحه من الصلاحيات ما يمكّنه عند حدوث الأزمات من استخدامها لإيجاد مخارج تحول دون تعطيل أداء المؤسّسات الدستورية.

* أستاذة القانون العام في الجامعة اللبنانية

> الرمزية التي يملكها رئيس الجمهورية دستورياً (المادة 49) لم ينص عليها الدستور بالنسبة إلى رئيس الحكومة

(أرشيف ـ مروان طحطح)

غلين غرينوولد: الجذريّة في كامل ألقها... ووحـدتها

محمود المعتصم *

(1)

في أثناء اهتمامنا المبالغ فيه، والمهين، باللحاق بقطار التقدّم، وصل ذلك القطار إلى نقاط عديدة لا يرجو المرء لأيّ أمّة أن تلحق بها، حتى من داخل منطق التقدّم الرأسمالي نفسه. فبينما أدّت الثورة الصناعية والديمقراطية البرجوازية إلى تقدّم الحريات العامّة والخاصّة، لدرجة تقديس حقّ التعبير والخصوصية وسنّ قوانين حماية البيئة، فإننا نشاهد اليوم وبصورة مثيرة للدهشة كيف أصبح استمرار الرأسمالية في الحكم الليبرالي مرهوناً بتراجعات جذرية وسريعة في هذه المنجزات تحديداً .

فبينما ستسمع في القرن العشرين عن انتصارات نقابة الحقوق المدنية الأميركية ACLU في القضايا التي كسبتها أمام المحكمة الدستورية بخصوص حرية التعبير، خصوصاً قضيّتي براندينبيرغ من أوهايو عام 1964 وقضيّة مدينة سكوكي في الينوي عام 1978، التي دافعت فيها المنظّمة عن حقّ التعبير السياسي لمتطرّفين نازيين ومن جماعة «كوكلوس كلاس» العنصرية. ناهيك بأنّ المنظمة كانت ملجأ البيئة. ذلك أنّ ولاية بنسلفينيا، وهي أحد معاقل الصراع الأساسية، فيها عدد كبير من العمّال في المناجم وذوي الصلة بإنتاج النفط والطاقة. الوضع الذي وصلت إليه الديمقراطية هو الآتي: الناخب، وهو عامل بسيط لا يستفيد فعلياً من عملية تدمير البيئة إلا راتبه، أصبح هو نفسه الناخب والعنصر الضاغط من أجل تجاهل المسألة البيئية. وربما سيكون من المفيد ملاحظة أنّ الطبقات التي تهتم اليوم بالبيئة وقضايا تغيّر المناخ هي الطبقات الثرية أو الوسطى العليا. فإن كنت تصارع من أجل تسديد الإيجار في آخر الشهر، ما سيحدث للكوكب بعد مئة عام يبدو أمراً غاية في التفاهة. الأمر غير المبشّر والذي ظهر في بنسلفينيا هو أنّ «العمّال هم الأغلبية». الشبح الشيوعي يظهر، مرة أخرى، في هذه الحالة الغريبة: حتى يصوّت الناس ديمقراطياً لخدمة مصالحهم البعيدة المدى، يجب أن تلغى الملكية الفردية كهدف محدّد للتصويت.

(2)

قد يتساءل المرء عن كيفية ظهور الذات على التأكيد على عدم اهتمامها بمسألة البيئة. ذلك أنّ ولاية بنسلفينيا، وهي أحد معاقل الصراع الأساسية، فيها عدد كبير من العمّال في المناجم وذوي الصلة بإنتاج النفط والطاقة. الوضع الذي وصلت إليه الديمقراطية هو الآتي: الناخب، وهو عامل بسيط لا يستفيد فعلياً من عملية تدمير البيئة إلا راتبه، أصبح هو نفسه الناخب والعنصر الضاغط من أجل تجاهل المسألة البيئية. وربما سيكون من المفيد ملاحظة أنّ الطبقات التي تهتم اليوم بالبيئة وقضايا تغيّر المناخ هي الطبقات الثرية أو الوسطى العليا. فإن كنت تصارع من أجل تسديد الإيجار في آخر الشهر، ما سيحدث للكوكب بعد مئة عام يبدو أمراً غاية في التفاهة. الأمر غير المبشّر والذي ظهر في بنسلفينيا هو أنّ «العمّال هم الأغلبية». الشبح الشيوعي يظهر، مرة أخرى، في هذه الحالة الغريبة: حتى يصوّت الناس ديمقراطياً لخدمة مصالحهم البعيدة المدى، يجب أن تلغى الملكية الفردية كهدف محدّد للتصويت.

الثورية في القرن الحادي والعشرين. حيث - تحت وطأة الإنتاج الثقافي للعقائد الليبرالية على خطوط الهوية، وتدمير القدرة الجماعية للطبقة العاملة على المقاومة، وصعود المقامات الكاذبة وفي أشكال شديدة الجاذبية وفي كلّ مكان - تمّت عملية الانتصار الكامل لما يسمّيه آلان باديو الديمقراطية المادية Democratic Materialism؟

إحدى الإجابات على هذا التساؤل من وجهة نظري، هو غلين غرينوولد. بدأ غرينوولد مسيرته ككاتب مستقل، وهو محام بالتدريب يسكن في نيويورك، تحوّل بصورة فردية إلى صحافي استقصائي. وقام بكتابة عدد من التحقيقات اللامعة، الأمر الذي جعله نجماً في نظر أشخاص مثل إدوارد سنودن (ربما لسوء حظه). عندما قرّر سنودن سرقة مستندات وكالة الأمن القومي الأميركية، والتي تفضح عمليات تجسّس وانتهاك للخصوصية واسعة جداً تقوم بها الوكالة، قام بالاتصال بغرينوولد ونسّقا معاً عملية النشر.

في الفيلم الوثائقي Citizen 4 تشاهد لقاءات غرينوولد وسنودن، وهوس سنودن بقدرة الوكالة على التجسّس عليه. سنودن لم يعد منذ وقتها إلى وطنه، وقد قامت الولايات المتحدة بإنزال طائرة دبلوماسية ظنّ أنّه على متنها، ما اضطرّه إلى إلغاء فكرة السفر إلى دولة في أميركا اللاتينية، وقرّر العيش في روسيا في ظروف حياة يقول عنها سنودن إنّه «لا يتمنّاها لأحد».

ما يثير الاهتمام في شخصية غرينوولد، مع ذلك، هو مواقفه السياسية. فهو أحد الناقدين اليساريين القلائل للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، صاحب الشعبية الجارفة في المؤسّسة الليبرالية الأميركية (والذي تمّت عمليات التجسّس التي فضحها سنودن، خلال عهده، ناهيك بعمليات القتل خارج القانون بالطائرات الموجّهة بدون طيّار، وعملية الإفقار المنهجية للطبقة العاملة بالاتفاقات الدولية التي أنتجت ظاهرة دونالد ترمب. إلّا أنّه متحدّث لبق وشخص محبوب وكاريزميّ و«أسود» وذلك كافٍ بالنسبة إلى اليسار الأميركي). وخلال فترة الرئيس ترامب، هاجم غرينوولد التركيز المحموم للإعلام الأميركي على مسألة مساعدة روسيا لترامب حتى يصبح رئيساً، رفقة الصحافي البارع (والذي وصل إلى مصير العزلة ذاته لاحقاً) مات تايبيي. ففي نظر غرينوولد، تلك الدعاوى كانت وسيلة الليبرالية الأميركية لتجاهل حقيقة أنّ ترامب هو ظاهرة «ديمقراطية»، فالناخب الذي تُفقره الآلة الرأسمالية لن يخضع بالضرورة للخطاب الهوياتي وخطاب السلامة اللغوية ليصوّت مرحاً لليبرالي آخر، بل سيصل إلى حالة يأس وبؤس لن تجد إلّا مثل ترامب (أو أسوأ) ليعبّر عنها.

في ما يخصّ حرية التعبير، فإنّ غرينوولد ملتزم عقائدي لنص التعديل الأول، مثل الـ ALCU قبل تراجعهم أمام ضغط سياسة الهوية (في تحذير داخلي بدأت المنظمة في الحديث عن إمكانية تقييد حرية التعبير إذا أدّت إلى مسّ حساسية الأقليات). والتزام غرينوولد ناتجٌ عن معرفة بالهدف الرئيسي لعمليات كبت حرية التعبير: بينما يحتفي الإعلام الآن بإسكات صوت ترامب، ففي الوقت ذاته يقبع جوليان أسانج في السجن وتتمّ عملية تشويه منهجية بحقّه، والمرحلة التالية هي استعمال الوسائل التكنولوجية والتحالف الإعلامي الرقمي نفسه بين القنوات التلفزيونية و«فايسبوك»/«تويتر»/«آبل»/«غووغل»/«أمازون»، لإخفاء أيّ أسانج آخر قبل أن يحصل على أيّ شهرة. تجربة غرينوولد الخاصة تقول بأنّ الإمبراطورية لن تتراجع عن الالتزام بحقّ التعبير فقط لتُسكت مهرّجاً من الواضح أنّه لا يمثّل أي خطر فعلي عليها، بل لإسكات أي رأي أو حركة سياسية قد تأتي من اليسار لتعبّر عن آلام القواعد التي تمّ خداعها عبر ترامب.

أخيراً، اكتملت عزلة غرينوولد الذي يعيش في البرازيل (وقامت حكومة بولسنارو اليمينية بملاحقته قانونياً هناك وما زالت أمامه محاكم أخرى، لأنه قام بنشر تقارير مزعجة عن الحكومة البرازيلية ومؤامرتها ضد دا سيلفا الرئيس السابق)، باستقالته من المجلّة التي ساهم هو نفسه في تأسيسها لتكون إعلاماً بديلاً عن الإعلام شبه الرسمي الأميركي. استقال غرينوولد لأنّ المجلّة قامت بحذف جزء من مقال له انتقد جو بايدن أثناء الانتخابات الأميركية، لأنّ عقيدة طاغية وصلت إلى البيت الداخلي لغرينوولد نفسه، تقول بأنّه ليس هنالك في الكون شرّ أكبر من ترامب (نعوم تشومسكي ظهر، أخيراً، بصورة مهينة منذداً بأيّ شخص يرفض التصويت لبايدن، كأحد أهم المدافعين عن فكرة التصويت «للشر الأقل»، وكأنّنا لا نعلم أنّ هذا الشر الأقل ينتج الشر الأكبر كل مرة ويؤخّر وعي الطبقة الكادحة ويخدعها ويقتل وينهب شعوب العالم باسمها. ثم يغفل تشومسكي أنّ هذا النوع من الاستسلام لفكرة الشر الأقل يؤدّي عملياً إلى تحوّل هذه الفكرة إلى استراتيجية انتخابية ناجحة، فكلّ ما على الطبقة الحاكمة إظهاره هو أنّ هناك شرّاً أكبر منها، التكرار المملّ لهذه الظاهرة يتطلّب وضع حدّ لها بصفتها هي الشر الأكبر).

أياً يكن من أمر، فهنالك ذاتية ليس لها مكان في هذا العالم. سيقف اليساري الطفولي هنا ويحتفي بالعزلة والهزيمة، بصفته الحقيقة الوحيدة المنهزمة ويشعر بالغبطة. لذلك، عليّ أن أذكر أنّ أكثر ما يعجبني في غرينوولد هو سعيه المحموم، والذي يكون هوسياً مزعجاً، للتأثير والفعل والانفعال بالواقع. ثم قدرته المميّزة على خلق تحالفات وصلة مع قطاعات واسعة من ما يمكن تسميته باليسار العقلاني أو الاشتراكي المادي (اليسار الذي يسعى إلى توحيد الطبقة الكادحة وليس الاستثمار في صراعاتها الثقافية). الوحدة والعزلة، إذن، هما وسيلة التزام. التزامٌ أولاً بالخروج منهما. ليس هنالك أي شيء تحرّري في بعد الواحد منّا عن أهله.

* كاتب سوداني

> اكتملت عزلة غرينوولد الذي يعيش في البرازيل باستقالته من المجلّة التي ساهم هو نفسه في تأسيسها

الحدث

تتواصل، منذ حوالى أسبوعين، موجة متجدّدة من الاحتجاجات في تونس، قابلتها قوات الأمن بحملة قمع واعتقالات واسعة النطاق. وإذا كانت التظاهرات باتت سمة ثابتة لمطلع كلّ عاماً تزامناً مع ذكرى انتفاضة 2011، إلّا أنها هذه المرّة تتّخذ طابعاً مختلفاً، في ظلّ تردٍّ اقتصادي مستمرّ، وتأزّم سياسي متصاعد لا يبدو أنه في طريقه إلى الحلحلة

تصاعد موجة الاحتجاج في تونس
انسداد سياسي يُعمّق الأزمة

لينا بعلبكي

بعد مرور عقد كامل على ما سُمّي «ثورة الياسمين» التي أطاحت الرئيس التونسي الراحل، زين العابدين بن علي، لا يزال شهر كانون الثاني/ يناير تونسياً بامتياز. هذه السنة، أحيا التونسيون الذكرى وسط ظروف استثنائية جرّاء استفحال الأزمة الاقتصادية، واشتداد النزاعات السياسية بين أطراف الحكم، وانتشار جائحة «كورونا». منذ حوالى أسبوعين، تشهد الأحياء الشعبية في العاصمة تونس وعدّةُ محافظات، تظاهراتٍ بدأت بمطالب معيشية، قبل أن تنتقل سريعاً إلى الدعوة لإسقاط النظام. التظاهرات التي رافقتها صدامات ليلية عنيفة بين الشبّان وعناصر الشرطة، عادت واشتدّت مساء أول من أمس مع تأكّد نبأ وفاة شاب متأثّراً بإصابته بقنبلة مسيّلة للدموع خلال تظاهرة خرجت الأسبوع الماضي في مدينة سبيطلة في منطقة القصرين. أعقب ذلك، أمس، تجدّد الاحتجاجات في العاصمة، تنديداً بـ«السياسة البوليسية» في التعامل مع المتظاهرين. سياسةٌ انتهجتها قوات الأمن باكراً، بشنّها عمليات قمع واعتقالات واسعة طالت أكثر من 1000 محتجّ بحسب «الرابطة التونسية لحقوق الإنسان»، فيما أعلنت وزارة الداخلية توقيف 632 شخصاً شاركوا في «أعمال شغب» شهدتها العاصمة ومناطق أخرى. إلّا أنّ تلك العمليات لم تُفلح في فرط سبحة التظاهرات، بل أسهمت في تزخيمها، شأنها شأن التصريحات السياسية التي وُصفت بـ«الاستفزازية»، وبرز من بينها ما أدلى به رئيس مجلس شورى «حركة النهضة» وأحد قادتها، عبد الكريم الهاروني، الذي قال إن «أبناء النهضة سيتواجدون في الميدان لحماية أمن التونسيين والممتلكات الخاصة والعامة والحقوق»، وهو ما أثار غضب الكثيرين على مواقع التواصل الاجتماعي، واستجلب دعوات للنزول إلى الشارع.

وتؤكد الناشطة الحقوقية، أسرار بن جويرة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «أكثر من ألف موقوف تمّ اعتقالهم خلال الخمسة أيام الأولى للاحتجاجات»، مشيرة إلى أن «هناك تجاوزات قانونية كثيرة حاصلة في هذه الإجراءات، لا سيّما مداهمات البيوت المخالفة للقانون، والاعتقال على خلفية المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي والذي يتعارض مع فصول الدستور في حرّية الرأي والتعبير والاحتجاج السلمي». وتختم بن جويرة بالتنبيه إلى «خطورة ما يحصل على المسار الحقوقي والديمقراطي في تونس». وفي شأن خلفية ما يحصل راهناً، يعتبر الناشط السياسي، زياد خلّوفي، من جهته، في حديث إلى «الأخبار»، أن هذه التحرّكات تختلف عن سابقاتها (عام 2011 وما بعده) في أن «المحتجّين باتوا يعتبرون أن الدولة التونسية لا تُمثّلهم، بل تُمثّل القمع البوليسي والمتنفّذين في الحكم الذين يستنفعون من ثروات البلاد، أي طبقة الأغنياء»، لافتاً إلى أنّ الموجة الجديدة من الاحتجاجات اتّخذت في بدايتها «طابعاً عنيفاً من ناحية الولوج إلى المساحات والمحالّ التجارية الموجودة في الأحياء الشعبية، وافتكاك ما تحتويه من مواد غذائية، وهو ما يشير إلى أنّ الناس في تلك الأحياء يعانون بشكل كبير من الجوع والاحتياجات المعيشية».

شهدت العاصمة، أمس، احتجاجات جديدة رفضاً لـ«السياسة البوليسية» (أ ف ب)

الاحتقان السياسي

لم تستطع حكومة هشام المشيشي، التي أريد لها أن تكون حكومة تكنوقراط مستقلّة عن الأحزاب بهدف «النأي عن الصراعات السياسية وإنعاش الاقتصاد المتعثّر»، تحقيق المنشود منها، بل زادت المشهد السياسي تعقيداً. بعد تكليف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، المشيشي، تأليف الحكومة في 25 تموز/ يوليو من العام الفائت، وكسب الأخير ثقة البرلمان في 2 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، انقلب المشيشي على سعيّد، وأجرى عدّة إقالات لوزراء في الحكومة، لا سيّما وزير الداخلية توفيق شرف الدين، المحسوب من حصّة سعيّد. وهو ما أعاد الحديث حول فكرة الذهاب إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، كمخرج للأزمة السياسية الراهنة التي شلّت البلاد وأربكت عمل حكومة المشيشي، الذي اهتزّ حزامه البرلماني بعد سجن نبيل القروي رئيس حزب «قلب تونس»، وتزايد خلافاته مع سعيّد. وكانت غالبية الأحزاب السياسية قد دعت في وقت سابق إلى انتخابات مبكرة، باستثناء «حركة النهضة» وحليفها «ائتلاف الكرامة»، وهو ما يشير إلى أن العودة إلى هذا الطرح ستفاقم الأزمة السياسية التي تُعزى في جزء منها إلى «تناقض دستوري في صلاحيات كلّ من رئيسَي الجمهورية والحكومة». وفيما يحمّل البعض «حركة النهضة» مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تُرجع الحركة ما تشهده البلاد إلى الثغرات التي تعتري القانون الانتخابي، الذي تعهّد رئيس «النهضة»، رئيس مجلس نواب الشعب راشد الغنوشي، بالعمل على تغييره.

في سياق التجاذبات السياسية هذه، يعتبر الصحافي غسّان بن خليفة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الطبقة السياسية تحاول عزل سعيّد، وفي مقدّمتها رئيس الحكومة المشيشي المتواطئ مع حركة النهضة وحزب قلب تونس وائتلاف الكرامة، الذين ذهبوا إلى اتّهام رئيس الجمهورية بالفشل، للتغطية على فشلهم ونقمة الناس الحاصلة ضدّهم، عوضاً عن تلفيق الاتّهام للجبهة الشعبية كما كان

تقرير

بدأت الانعكاسات السلبية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالتبلور سريعاً، إذ أطلقت «الحزب القومي الاسكتلندي»، المهيمن على برلمان الإقليم الخاضع لحكم لندن، ما سمّاه «خريطة طريق» للوصول إلى إجراء استفتاء للاستقلال. في المقابل، كانت المملكة المتحدة تصدر «خريطة طريق» معاكسة لاستقلال الإقليم، بدا أنها ستعتمد على التحريض الإعلامي والتخويف أكثر من تقديم حلول عمليّة ترضي تصاعد النزعة القوميّة في الشمال

«خريطة طريق» لطلب الاستفتاء

معركة استقلال اسكتلندا تنطلق

لندن ــ سعيد محمد

لم تكد تمرّ ثلاثة أسابيع على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حتى بدأت غيوم التصدّع والتأثيرات السلبية بالتراكم في سماء لندن المكفهرّة أصلاً. إذ نشر «الحزب القومي الاسكتلندي» ــ الذي يُهيمن على البرلمان والسياسة في الإقليم الشمالي الخاضع لحكم لندن منذ أكثر من ثلاثمئة عام ــ، يوم الأحد الماضي، ما سمّاه «خريطة طريق» نحو الاستقلال، حدّد فيها، للمرّة الأولى رسمياً، كيف سيتعامل الحزب مع مناورات قانونية ودستورية قد تلجأ إليها حكومة حزب المحافظين في لندن ـ التي تريد منع تفكّك المملكة المتحدة بأيّ طريقة ـ للتملّص من عقد استفتاء شعبي حول تقرير مصير الإقليم. وبحسب القانون الذي ينظّم العلاقة بين لندن وأدنبرة (عاصمة الإقليم الشمالي)، فإن من حق الاسكتلنديين، في حال تغيّر الظروف الموضوعية، التقدّم بطلب لإجراء استفتاء على تقرير المصير، لكن ذلك يحتاج إلى موافقة برلمان ويستمنستر، وهو ما سيفتح حتماً بوّابة صراع لا تُعرف نهاياته. ويراهن الحزب القومي على مزاج الشعب الاسكتلندي (أقلّ من 6 ملايين نسمة) المعارض بأغلبيته لفكرة ترك عضوية الاتحاد الأوروبي (بريكست) التي أقدمت عليها لندن، ويؤيّد لذلك أيّ صيغة قد تعيده إلى رعاية بروكسل مجدّداً في مواجهة الإخوة الأعداء جنوباً. وأجري آخر استفتاء في الإقليم عام 2014، وانتهى، إثر مشاركة كثيفة ـ هي الأعلى في تاريخ المملكة المتحدة منذ 1910 ـ، لمصلحة معارضي الاستقلال بفارق 5% من مجموع الأصوات (55 مقابل 45%).

وكان استطلاع للرأي، قد أُجري نهاية الأسبوع الماضي، أظهر أن أغلبية الناخبين في كلّ من اسكتلندا وإيرلندا الشمالية يؤيّدون إجراء استفتاء حول علاقة إقليميهم المستقبلية بالمملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن قطاعات مهمة من السكّان في الإقليمين تُفضّل البقاء ضمن بريطانيا لأسباب تاريخية وطبقية وبراغماتية. فبينما أخضع إقليم إيرلندا الشمالية بمطلق القوّة، كانت العلاقات أكثر تعقيداً وتشابكاً مع الاسكتلنديين ـ الذين هم بالمناسبة بقايا السكّان الأصليين للجزيرة التي غلب عليها غزاة أوروبيون من ألمانيا وفرنسا واسكندينافيا واتخذوها موطناً ــ ومنحت الرأسمالية الصاعدة، خلال الـ 250 عاماً الأخيرة، نخبهم فرصاً للانخراط في حروب الإمبراطورية، التي شاركوها يداً بيد في النهب والقتل وتجارة العبيد. ولذلك، فإن النخبة البورجوازية الثرية في أدنبرة تتماهى بأغلبيتها وتشترك بالمصالح الوثيقة مع لندن، فيما يسهُل دائماً تخويف الشبّان الصغار من الاستقلال بوصفه مغامرة هوجاء مجهولة العواقب.

ويبدو أن واضعي «خطّة الطريق» أخذوا بالحسبان أن مشروعهم للاستقلال سيكون ورقتهم الأهمّ في الانتخابات العامة المقبلة (أيار/ مايو 2021). ولذا، جاءت خطّتهم، ذات الـ 11 نقطة، معتدلة وهادئة ولا تتضمّن أيّ مواقف جذرية لضمان أكبر توافق شعبي ممكن على مرشحي الحزب الذي يدير حكومة أقلية منذ 2016. لكن النتيجة كانت مُخيّبة لآمال القوميين المتشدّدين واليسار الاشتراكي، سواء في قاعدة الحزب أو خارجه، الذين يتقاطعون عند اعتبار مفصل «بريكست» فرصة تاريخية لقيام اسكتلندا مستقلّة لأول مرّة في التاريخ الحديث. وبحسب تفاصيل الخطّة كما نشرتها صحف أدنبرة، فإن أغلب النقاط تبدو معنيّة بإجراءات وأساليب قائمة بالفعل لتفعيل طلب إجراء الاستفتاء وفق القانون السائد، وهي تنصّ على أنه «إذا تولّى الحزب القومي الاسكتلندي السلطة (إثر الانتخابات العامة المقبلة)، فإن الحكومة الاسكتلندية ستتقدّم بطلب لإجراء استفتاء على الاستقلال عملاً بالمادة 30 من القانون الذي ينظّم علاقة الإقليم بالمملكة، ولا يُعتقد أنه في مثل هذه الظروف سيكون هناك أيّ مبرر أخلاقي أو ديموقراطي لرفض هذا الطلب». وتشير الخطّة إلى أنه في حال «إصرار حكومة المملكة المتحدة على موقفها، فإن ذلك سيكون خياراً غير قابل للاستمرار، لا في الداخل ولا في الخارج على حدّ سواء». لكنها لم تتحدّث عن بدائل أكثر واقعيّة للتعامل مع تعنّت محتمل من قِبَل لندن، سوى تقديم طعون بالرّفض لدى المحاكم الدستورية المختصّة.

> تبنّت حكومة جونسون استراتيجيّة جديدة من خمس نقاط لإنقاذ وحدة أقاليم المملكة المتحدة

وقد تعرّضت الخطّة للانتقادات فور نشرها. إذ لم تُرضِ طموحات قاعدة الحزب الأساسية بتبنّي منهجية حاسمة، فيما عاب عليها مراقبون أنها غير واقعية ولا تأخذ بالحسبان تقلّبات التحالفات السياسية منذ تولّي بوريس جونسون مقاليد «10 داوننيغ ستريت» قبل 18 شهراً. فالتيار اليساري داخل «حزب العمّال» خسر معركته بالكامل أمام يمين الحزب بعد الأداء السيّئ في الانتخابات البريطانية العامّة الأخيرة، وستدفع القيادة الجديدة ـ وفرعها الاسكتلندي ـ باتجاه دعم جهود جونسون لمنع تفكّك المملكة، عبر المماطلة داخل برلمان أدنبرة، وتأجيل التصديق على تقديم طلب إجراء الاستفتاء بحجّة الأوضاع الاقتصادية والصحيّة المتردّية نتيجة جائحة «كوفيد - 19»، علماً بأن «الحزب القومي» وعد ـ في حال بقائه في السلطة ـ بإجراء الاستفتاء بعد انحسار الوباء. ولا يتفاءل أحد هنا بإمكان عودة الأمور إلى طبيعتها قبل عدّة سنوات، ما يعني تأجيلاً مفتوحاً لمشروع الاستقلال برمّته.

على الجانب الآخر، وفي تلك الأثناء، كانت حكومة جونسون تتبنّى استراتيجية جديدة من خمس نقاط لإنقاذ وحدة أقاليم المملكة المتحدة. وتنطوي هذه الاستراتيجية على تكتيكات للمحافظة على تقديم صورة «أكثر دفئاً وأكثر تعدّدية ثقافية» للمملكة المتحدة، وتحدّي وجهة النظر «اليسارية» المستفزّة عن أن الاتحاد هو من مخلّفات المرحلة الإمبراطورية. وستدفع الحكومة في اتجاه تقديم دعم جدّي للأحزاب والسياسيين المعارضين للاستقلال في الانتخابات الاسكتلندية القادمة، مع إطلاق حملة واسعة لتسويق الجوانب الإيجابية للاتحاد، والحضّ على رفض طلب الاستفتاء، ومحاولة بثّ الفرقة بين الاسكتلنديين عبر تقديم وعود بمزيد من الصلاحيّات للبرلمان المحلي كجزء من إصلاحات أوسع نطاقاً تشمل مختلف أقاليم المملكة. وفي حال الاضطرار إلى إجراء استفتاء في يوم ما، فلا بدّ من فرض سيطرة تامّة من قِبَل لندن على توقيت التصويت وشروطه. ويمكن الاستنتاج بسهولة أن أيّاً من الخريطتين المتعارضتين لا تمنح أفضليّة أكيدة لأيّ من الطرفين. ولذا، فإن الفترة البرلمانية المقبلة في أدنبرة سوف تهيمن عليها المراوحة ومعارك دستورية لا يمكن حلّها. وهذا يزيد من احتمالات تحقّق تنبؤات غوردان براون الكئيبة: المأزق القديم نفسه، مصحوباً بانهيار في النظام التوافقي، مع احتمال ضئيل لحسم الأمور في أيّ اتجاه. وكانت الحكومة قد أرسلت نسخة من الاستراتيجيّة الجديدة إلى مكتب براون ــ الاسكتلندي الذي تولّى رئاسة وزراء بريطانيا في آخر حكومة عماليّة قبل عقد من الآن ـ وعلّق براون بقوله «إن المملكة المتحدة تخاطر بالتحوّل إلى دولة (فاشلة)»، وهو مصطلح يُستخدم عادة لوصف دول انهارت أنظمتها وأمسكت بخناقها الفوضى كالصومال مثلاً.

يراهن الحزب القومي على مزاج الشعب الإسكتلندي المعارض بغالبيته لمغادرة الاتحاد الأوروبي (أ ف ب)

تقرير

أنقرة تُحيي المفاوضات مع أثينا: جولة بحدود «الاستكشاف»

لم يخرج ما يمكن الاعتداد به من جولة التفاوض الأخيرة التي جمعت الخصمين في شرقي المتوسط، تركيا واليونان، سوى الاتفاق على عقد لقاءٍ آخر في العاصمة أثينا، يُحدَّد موعده لاحقاً. وفي موازاة الحماسة التركية لاستكشاف آفاق العلاقات بين البلدين، ووضع خريطة طريق للحلول المقبولة، حدّدت اليونان إطار المحادثات بمسألة تحديد مناطق السيادة البحرية، فيما خرجت أصوات تعارض بشدّة التفاوض مع بلدٍ «يهرع خلف أحلام توسّعية»

محمد نور الدين

بعد 60 جولة محادثات بين عامَي 2002 و2016، وبعد توقُّف دام خمس سنوات، أعيد تشغيل عجلة التواصل التركية ـ اليونانية، بانعقاد أولى جولات التفاوض بين البلدين، أوّل من أمس، وكونها حملت صفة «الاستكشافية»، اقتصرت الجولة التي حملت الرقم 61، على جلسة واحدة ضمّت أعضاء الوفدين في قصر دولما باهتشه في إسطنبول. من الجهة التركية، ضمّ الوفد، إلى رئيسه مساعد وزير الخارجية سادات أونال، كلّاً من المدير العام للشؤون السياسية ومدير الحدود تشاغاتاي أرجياس، ونائبه باريش قلقافان، والناطق باسم رئاسة الجمهورية والمساعد الأيمن للرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إبراهيم قالين، الذي بدا حضوره لافتاً. وشارك من الجانب اليوناني كلّ من المدير العام لوزارة الخارجية الكسندر قويو، ومديرة مكتب الوزير إيفيغينيا كانارا، والسفير المتقاعد بافلوس أبوستوليديس. وإذ لم يرشح شيء عمّا جرى أثناء الاجتماع، فقد عُلم أن الجانبين اتّفقا على عقد الجلسة المقبلة في أثينا، من دون تحديد موعد لها، في وقت ذكرت فيه معلومات صحافية أن الجولة ستنعقد في 25 آذار/ مارس المقبل.

مشاركة قالين المفاجئة في المفاوضات فُسِّرت على أنها رغبة تركية في إعطاء المحادثات دفعاً قوياً، واهتمام شخصي من جانب إردوغان. وفي تغريدة للمناسبة، كتب الناطق الرئاسي: «لقد بدأت اليوم في إسطنبول لقاءات استكشافية بين تركيا واليونان للمرّة الأولى منذ أربع سنوات ونصف سنة. وفي ظلّ الزعامة القويّة لرئيس جمهوريتنا، في الإمكان حلّ كل المشكلات بما فيها إيجه، وإرادتنا في هذا الاتجاه كاملة. إن السلام والاستقرار الإقليمي مصلحة للجميع». اليونان، من جانبها، كانت قد أعلنت أنها تريد للمحادثات أن تقتصر على مسألة تحديد مناطق السيادة البحرية في شرقي المتوسط، حيث تختلف أنقرة وأثينا على نطاقها، وهي نقطة تسبّبت بتوترات حادّة بينهما، في الأشهر الأخيرة، وصلت إلى حافّة الحرب. لكن تركيا تريد أن تشمل المحادثات قضايا أخرى، مثل حدود الجرف القاري في بحر إيجه، والمجال الجوي والإبلاغ عن الطلعات الجوية وعمليات البحث والإنقاذ، ومسألة مسار سفن التنقيب عن الطاقة. كذلك، تريد بحث مسألة الجزر اليونانية المنزوعة السلاح وفقاً لاتفاقيات تاريخية، والتي تقول أنقرة إن أثينا عادت وسلّحتها.

وإذا كانت الحكومة التركية والمعارضة في خندق واحد إزاء المفاوضات، إلّا أن الأمر مختلف في اليونان، حيث ووجه قرار استئناف المحادثات بمعارضة شديدة من جانب أحزاب المعارضة، إلى درجة اضطرّت مسؤولاً حكومياً إلى وصف ما يجري بـ«النقاش» وليس «التفاوض»، للتخفيف من حدّة الضغوط. وجاء الانتقاد الأكبر على لسان رئيس حكومة اليونان الأسبق، أنتونيس ساماراس، الذي يتزعّم الاتّجاه القومي في حزب الديموقراطية الجديدة. وكتب ساماراس، في صحيفة «كاثيميريني»، أن بدء المحادثات الاستكشافية بين البلدين يعطل أيّ بحث في فرض عقوبات على تركيا، ذلك أن المجتمع الدولي لن يعاقب دولة تُجرى معها محادثات رسمية. وأضاف: «تركيا لا تقبل قانون البحار الدولي. وتهدّد باستخدام القوّة الذي تمنعه مواثيق الأمم المتحدة، وتتجاهل تحذيرات المجتمع الدولي وتخرج أمامنا بمشكلات جديدة، وتعترض على حقّنا السيادي على جزرنا، وتدعو إلى جعل جزرنا في إيجه منزوعة من السلاح. وفي قبرص، تحتلّ وتستوطن منطقة مراش وتطالب بدولتَين في الجزيرة. وتقوم بالتنقيب في منطقتنا الاقتصادية الخالصة، وتعمل على خلق تحالف مع ليبيا موجّه ضدّ اليونان». وخاطب ساماراس، رئيس الحكومة الحالية كيرياكوس ميتسوتاكيس، قائلاً: «لا يمكن أن تذهب بسياسة تهدئة في مواجهة مَن يهرع خلف أحلام توسّعية، لأنه في هذه الحالة سيصبح أكثر توحّشاً. المفهوم التوسّعي يمكن عرقلته فقط بإجراءات ردعية. ما نحن بحاجة إليه في مواجهة تركيا العدوانية، هو تقوية ردعنا تجاهها. كيف يمكن ذلك؟ اليوم توجد قاعدة صالحة تؤسس لتحالفات قوية». كما انتقد ساماراس موقف ألمانيا من العلاقات التركية ـ اليونانية، معتبراً أن أنقرة ستعمل، في المرحلة المقبلة، على خلق مشكلات في تراقيا الغربية (مقاطعة في شمال شرق اليونان غالبيتها من المسلمين الأتراك).

> لم يخرج ما يمكن الاعتداد به من جولة التفاوض الأخيرة التي جمعت الخصمين في شرقي المتوسط، تركيا واليونان، سوى الاتفاق على عقد لقاءٍ آخر في العاصمة أثينا، يُحدَّد موعده لاحقاً. وفي موازاة الحماسة التركية لاستكشاف آفاق العلاقات بين البلدين، ووضع خريطة طريق للحلول المقبولة، حدّدت اليونان إطار المحادثات بمسألة تحديد مناطق السيادة البحرية، فيما خرجت أصوات تعارض بشدّة التفاوض مع بلدٍ «يهرع خلف أحلام توسّعية»

> ووجه قرار استئناف المفاوضات اليونانية ـ التركية بمعارضة شديدة من جانب أحزاب المعارضة في أثينا

وأعترض نائب وزير الخارجية السابق والخبير في العلاقات الدولية، يانيس فالينياكيس، على بدء المفاوضات من دون شروط مسبقة، متسائلاً: «لِمَ العجلة في بدء هكذا محادثات؟ وهل الوقت مناسب لنا؟ نحن لا نريد التصعيد، لكن تقليص حدود سيادتنا أمر لا نقبل به. ونحن ندخل محادثات من دون أيّ ضمانات مسبقة مع بلد عدواني ينتهك سيادتنا ويهدّد السلم الدولي، ومثل هذه الضمانة يجب أن تكون في إطار الاتحاد الأوروبي». وأدّعى نائب رئيس البرلمان اليوناني السابق، الأكسيس متروبولوس، بأن المحادثات مع أنقرة تمّت بضغط من برلين، وهي بلا معنى، بل ستعزّز الموقف العدواني لتركيا الممتدّ من شرق المتوسط وإيجه إلى سوريا والعراق والقوقاز. ورأى بيان لـ«الحزب الشيوعي» اليوناني أن بدء المفاوضات لا يخدم سوى «حلف شمالي الأطلسي» ومخطّطات الاتحاد الأوروبي، معلناً اعتراضه عليها.

وفي إطار تعزيز قدراتها القتالية، وقّعت أثينا، قبل يوم واحد من لقاء إسطنبول، عقداً مع باريس لشراء 18 مقاتلة من طراز «رافال». ووقّع وزيرا دفاع فرنسا واليونان في العاصمة اليونانية أثينا على الصفقة التي بلغت قيمتها مليارين و300 مليون يورو. ورأى وزير الدفاع اليوناني، نيكوس بانايوتوبولوس، أن الصفقة تعزّز الدفاعات اليونانية والتعاون العسكري بين الجانبين، وهي خطوة أولى في برنامج تسليح متنوّع وشامل، فيما أملت وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورانس بارلي، أن تساهم بلادها في تعزيز الأسطول الحربي اليوناني بسفن حربية فرنسية. وتحدّثت عن مناورات عسكرية مشتركة مع أثينا في شهر نيسان/ أبريل، على أن تكون حاملة الطائرات الفرنسية «شارل ديغول»، بمعيّة فرقاطة يونانية/ في شرق المتوسط في نهاية شباط/ فبراير المقبل.

وقّعت أثينا، قبل يوم واحد من لقاء اسطنبول، عقداً لشراء 18 مقاتلة من طراز «رافال» الفرنسية (أ ف ب)

الولايات المتحدة

الجمهوريّون خلف ترامب لا هدايا بالمجّان للديموقراطيين

حسم الحزب الجمهوري أمره. وقرّر المضيّ قُدُماً في إبطال مفاعيل محاكمة ترامب للمرّة الثانية. قرارٌ يتقاطع مع جملة تحدّيات، لعلّ أبرزها طغيان حضور الرئيس السابق في صفوف مريدي الحزب من اليمين المحافظ. وخشية «الجمهوري» من أن يؤدّي تشجيعه على إدانة شخصية بوزن ترامب، إلى حدوث انشقاقات في داخله تهدّد مستقبله

بعد مضيّ ثلاثة أسابيع على اقتحام مبنى الـ«كابيتول» في العاصمة الأميركية واشنطن، وتلاشي الغضبة التي رافقت الحادثة، بدأت إجراءات محاكمة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، تفقد زخمها، على رغم العراضة الديموقراطية المستمرّة منذ السادس من كانون الثاني/ يناير الجاري. مرّ يوم التنصيب بهدوء بفضل الحراسة المشدّدة في العاصمة، ووصل جو بايدن آمناً إلى البيت الأبيض، فيما يبدو أن الحزب الجمهوري ركن، أخيراً، إلى قواعده السابقة خلف ترامب؛ فالأخير، وإن كان مستاءً من سلوك الرئيس السابق، لن يُقدِّم، على أيّ حال، هدية مجانيّة لحزب الرئيس الذي يسيطر على مجلسَي الكونغرس، والذي لا يتردّد في ترداد فكرة مفادها بأن إدانة ترامب بـ«التحريض على التمرُّد» وعزله لمنعه من الترشّح مرّة جديدة، ستصوّب الاختلالات التي يراها ظرفيّة. ويخشى الحزب الجمهوري، في حال تبنّي رؤية الديموقراطيين، حدوث انشقاقات في داخله تُقوّض تماسكه، وتحدُّ من شعبيّته في أوساط اليمين المحافظ الذي يُصدِّق رواية تزوير الانتخابات لاستبعاد ترامب. في هذا الإطار، يرى مايكل ورين، في مقالةٍ له على موقع «سي إن إن»، أن حرباً باردة تدور رحاها داخل الحزب الأحمر الذي بدأ أعضاؤه في استكشاف كيفية انسجام ترامب وإرثه مع مستقبل الحزب. فبعض قياداته في الكونغرس أعربوا عن رغبتهم في تجاوز هذه المرحلة، بينما لا يزال طيف واسع من هؤلاء يدين بالولاء للرئيس السابق، مخافة تسلّطه في الانتخابات التمهيدية للحزب. النتيجة، يقول ورين، تتجلّى في صراع حزب مع نفسه حول مَن سيحدّد مساره إلى الأمام، والأهمّ من ذلك، مَن الذي يجب إبعاده عن مقاليد السلطة في هذا الحزب.

في ظلّ الترقّب السائد والمخاطر الأمنية التي لا تزال تلقي بثقلها على البلاد، أصبح ترامب، رسمياً، أوّل رئيس أميركي سابق يواجه محاكمة عزل بعد انتهاء ولايته، بعدما تسلّم مجلس الشيوخ، أوّل من أمس، بند إدانته بـ«التحريض على التمرُّد»، إثر إحالته من قِبَل مجلس النواب الذي أقرّه في الـ 13 من الشهر الجاري. ومع استعداد كلا الطرفين لمحاكمة يُتوقّع أن تكون سريعة نسبياً، عرض كبار المسؤولين الجمهوريين حججاً سياسية ودستورية تُشكّك في قدرة الديموقراطيين، الذين يسيطرون على 50 مقعداً في مجلس الشيوخ المكوّن من 100، على تأمين 17 صوتاً جمهورياً مطلوبين للإدانة (يحتاج عزل ترامب إلى تصويت ثلثَي أعضاء المجلس). غير أن المحاكمة لن تبدأ قبل التاسع من شباط/ فبراير المقبل بعد اتفاق الحزبَين على أن «الأيام الإضافية ستسمح بتوفير مزيد من الأدلة حول أعمال الشغب» التي قام بها مناصرو ترامب، بينما يأمل الجمهوريون صياغة دفاع موحّد عن رئيسهم.

وفي ظلّ حسم الجمهوريين أمرهم، يُتوقّع أن يتكرّر سيناريو المحاكمة الأولى، كون الرئيس السابق لا يزال يحظى بشعبية كبيرة لدى ناخبيه وعددهم 75 مليوناً، وبدعم أعضاء أساسيين في مجلس الشيوخ. وإن كان زعيم الجمهوريين في المجلس، ميتش ماكونيل، لم يستبعد التصويت لمصلحة إدانة الرئيس السابق، إلّا أنه لا يعتزم الضغط على أقرانه. في هذا الإطار، قال السيناتور الجمهوري البارز وعضو لجنة الاستخبارات، ماركو روبيو، في حديث إلى شبكة «فوكس نيوز»، إنه يعتقد «أنها محاكمة غبيّة وستأتي بنتائج عكسية. لدينا حالياً نيران مشتعلة في البلاد، والأمر أشبه بصبّ الزيت على النار». لكنه اعترف بأن ترامب الذي حضّ الآلاف من أنصاره على التوجّه إلى مبنى الكونغرس للاحتجاج على المصادقة على فوز بايدن «يتحمّل بعض المسؤولية عمّا حدث». ولفت روبيو إلى الآثار السيّئة المترتّبة عن «إثارة هذا الأمر مرّة أخرى» على البلاد. من جهتهم، أشار جمهوريون آخرون إلى أن مجلس الشيوخ لا يملك صلاحية محاكمة مواطن عادي كما هي حال ترامب راهناً. وقال السيناتور مايك راوندز، لبرنامج «واجه الصحافة» على شبكة «إن بي سي»، إن الدستور لا يسمح بمحاكمة رئيس سابق، مضيفاً إن «هناك أشياء أخرى نفضّل العمل عليها»، بما في ذلك المصادقة على المزيد من مرشّحي بايدن للحكومة. لكن السيناتور ميت رومني، المرشح الجمهوري للرئاسة لعام 2012، قال، لشبكة «سي إن إن»، إن «الرأي القانوني المرجّح هو أن محاكمة الرئيس بعد ترك منصبه أمر دستوري. أعتقد أن هذه هي الحال». ولمّح رومني ـ السيناتور الجمهوري الوحيد الذي صوّت لإدانة ترامب في المحاكمة الأولى لعزله ـ، إلى أنه ربّما يميل إلى تكرار خطوته. وأضاف إنه يعتقد أن «ما يتمّ زعمه وما رأيناه هو تحريض على العصيان، وهو جريمة تستوجب المحاكمة. وإلّا فما هو ذلك؟».

> يشكّك بايدن في أن يتمكّن مجلس الشيوخ من تأمين الأصوات اللازمة لعزل ترامب

أمّا بايدن الذي آثر النأي بنفسه في العلن واتخاذ نهج عدم التدخّل وترك الأمر لمجلس الشيوخ ليقرّر، فقال لشبكة «سي إن إن» إنه لا يعتقد بأنه سيكون هناك أصوات كافية لإدانة سلفه ترامب، مبدياً تشكيكه إزاء تأمين أصوات 17 سيناتوراً جمهورياً في مجلس الشيوخ.

(الأخبار)

أصبح ترامب أوّل رئيس أميركي يواجه محاكمة عزل بعد انتهاء ولايته (أ ف ب)

المقابلة

رامي مارتيني
وزير السياحة السوري

مع تعاقد وزارة السياحة على مشاريع تُعتبر من الأكبر خلال العقدين الأخيرين، وبدء تنفيذها فعلياً، يتحدّث وزير السياحة السوري، رامي مارتيني، في مقابلة مع «الأخبار»، عن معالجة 29 مشروعاً متعثّراً بفعل الحرب، ببدائل وطنية وصديقة، فيما يدافع عن قرارات وزارته في مرحلة مواجهة وباء كورونا، معتبراً أنه ليس بالضرورة أن تكون «شعبية»

● قمنا بالعمل الصحيح في مواجهة «كورونا» ولن تكون جميع القرارات «شعبية»

● مشاريع سياحية بمئات المليارات يجري تنفيذها مع جهات صديقة

أجرتها: **مرح ماشي**

■ تفاؤل كبير أثاره وصول رامي مارتيني إلى رأس وزارة تعاني ما تعانيه من جرّاء الحرب التي أتت على منشآتها دماراً وتخريباً، وسط انعدام إحصائيات السيّاح إلى سوريا لسنوات. العاملون في القطاع السياحي توسّموا خيراً بـ«ابن المصلحة» الذي يملك منشآت سياحية في حلب، دَمّر المسلحون بعضاً منها، وخرّبوا بعضها الآخر. لذا، وبحسب الأحاديث السائدة بين العاملين، فقد كانت خطوط القطاع مرتفعة بتعيين وزير تكنوقراط على رأس وزارة يعرف خفاياها ونقاط ضعفها وجُلّ التحديات التي تواجهها. ولكن ما الذي يمكن فعله سياحياً وسط ركام الحرب والحصار، إضافة إلى قيود فرضها وباء كورونا على العالم؟

«طموحة ولكنها واقعية»، هكذا يبدأ مارتيني التعريف عن خطط وزارته الشاملة للقطاع السياحي، وهي تناسب، بحسب قوله، إمكانيات الخزينة العامة للدولة. تُركّز أهداف الوزارة، حالياً، على توفير 110 آلاف فرصة عمل، و100 ألف سرير فندقي جديد، مع العمل على فتح أبواب جديدة للترويج والاستثمار السياحي في سوريا. وبالطبع، فإن الأسواق التي يقصدها الوزير تتمثّل في دول محدّدة كالصين وروسيا وإيران، إضافة إلى دول الجوار التي تُعتبر أسواقاً تقليدية للسياحة السورية بأنواعها، وعلى رأسها سياحة التسوّق والسياحة الدينية وسياحة الترفيه. هنا، يُظهر مارتيني ثقته بأن القطاع السياحي ليس مجرّد قطاع ترفيهي، بل تنموي ورافد للخزينة ومُحفّز للقطاع الخاص في كلّ المجالات. ويعطي مثالاً عن دورة اقتصادية كاملة تقوم على سياحة التسوّق وحدها، والتي تروّج المنتَج الوطني السوري المطلوب في دول الجوار بإرثه الصناعي العريق. «ركّزنا عام 2019 على الأسواق الصديقة، وكان منتظراً من عام 2020 الكثير، لكن جاء وباء كورونا وأثّر على العالم بأسره»، يستدرك الوزير.

الوزارة والمخالفات: قرارات «غير شعبية»

المضيّ إلى وزارة السياحة بمبناها التراثي المطلّ على التكية السليمانية ومبنى جامعة دمشق القديم، في وسط العاصمة السورية تماماً، يلزم باجتياز الازدحام الخانق على جسر الرئيس، حيث يطلّ فندق «الفورسيزنس» العملاق على المشهد بفجاجة، ومن غير أيّ تناسق يواجه المباني التراثية على المقلب الآخر. هذا هو المشهد من شرفة مكتب الوزير الذي يملأ الوقت أثناء الاستعداد لبدء مقابلته مع «الأخبار» بشرح تفاصيل عن عمر مبنى وزارة السياحة وتاريخه الذي يصل إلى 150 عاماً، فيما لا يمكن الرجل الإحاطة بكلّ التفاصيل التراثية الفنية المحيطة به، بدءاً من مكتبه المتواضع، وصولاً إلى الجدران الخارجية للمبنى الهادئ، الذي جرى ترميمه خلال الحرب. هذه الفواصل الفنية بالمعلومات لا تمنعه من توضيح اللغط الحاصل، المتمثّل في قرار الوزارة منع التراجيل وإغلاق المطاعم المخالفة، والذي أثار حفيظة أصحاب المنشآت. وبتقبّل للاعتراضات يقول: «نحن جزء من فريق حكومي اتخذ قرارات في ظروف استثنائية ومرحلة ضاغطة مُتمثّلة في التصدي لانتشار الوباء. ولن تكون جميع القرارات المتّخذة شعبية». أما إغلاق المنشآت فقد طُبّق، بحسب قوله، بعد عدم تجاوب بعض المستثمرين مع قرارات صادرة عن وزارة السياحة تنفيذاً لقرارات الفريق الحكومي. وحول منع الحفلات خلال فترة الأعياد، أوضح أن المنع طال حفلات فنية ذات طابع جماهيري قائم على الاكتظاظ بما لا يمكّن من تطبيق الإجراءات الاحترازية، لافتاً إلى أن العمل يجري ضمن الأنظمة والقوانين، في ظلّ استنفار الفريق الطبّي والصحّي الذي يُقدّم شهداء في هذه المرحلة. في المقابل، لم يكن منطقياً، بحسب الوزير، عدم تحديد ضوابط لأماكن ارتياد اختيارية وليست اضطرارية، بغية تحقيق ربح في ليلة واحدة أو حتى أيام. ويلفت إلى أنه «في دول مجاورة، مال المعنيّون نحو الاقتصاد أكثر من اللازم، وهم يدفعون اليوم ثمناً كبيراً».

ويردّ على أصوات علت للسؤال عن حقوق العمال المتوقّفين عن العمل بفعل هذه القرارات بالقول: «نعم هناك عمال متضرّرون، ولهم حقوق، لكن لهم حقوق صحّية أيضاً أمام خطر العدوى بوباء كورونا. ولهم حق كدولة أن نحمي حقوقهم الصحيّة هذه». ويضيف: «هؤلاء العاملون هم الحلقة الأضعف وليس المستثمر. المستثمر شريكنا في السرّاء والضرّاء، وهو يمكن أن يتحمّل مع الدولة التي تخسر وتتضرّر، بدورها، بفعل الوباء». ويتابع: «حاولنا الإبقاء على المنشآت في حالة التشغيل وتحقيقها جدوى اقتصادية، بشرط أن يبقى هذا التشغيل منضبطاً». ويرى أن الوزارة قامت بالعمل الصحيح، وسط تسجيل تناقص لحالات المصابين في سوريا، في حين تتزايد في دول أُخرى تعاني من انفجار صحي.

> في دول مجاورة، مال المعنيّون نحو الاقتصاد أكثر من اللازم، وهم يدفعون اليوم ثمناً كبيراً

المشاريع المتعثّرة: بدائل وطنية وشركات صديقة

متغيّرات الحرب، وما يرافقها من تداعيات حصار غير مسبوقة أدّت إلى خلل كبير في مناخ الجذب الاستثماري إلى سوريا، وتوقّف العديد من المشاريع، وانكفاء الشركات العربية والأجنبية، ملفّ شائك يواجه الوزير السوري. «هل هناك بيئة استثمارية آمنة في سوريا؟»، يجيب بثقة بأن «التشريعات التي صدرت في السنوات الأخيرة وقرارات المجلس الأعلى للسياحة هي الأكثر استجابة لمتطلّبات المستثمرين، باعتبارها تقدّم مناخاً آمناً ومستقرّاً لجذب رؤوس الأموال والاستثمار في هذا القطاع تحديداً». واصلت الوزارة، بحسب مارتيني، تقديم تسهيلات، بما سمح بأن «تحلّ رؤوس أموال وطنية وصديقة محلّ الشركات المتوقّفة عن العمل». ويضيف: «هناك مفاوضات مع شركات عديدة من دول صديقة، ولدينا شركات روسية تستثمر في القطاع السياحي في سوريا، وبمشاريع من الحجم الثقيل تصل كلفها إلى مئات المليارات. كما تعاقدنا على مشاريع تعتبر من أكبر المشاريع في السنين العشرين الأخيرة، وقد انطلقت فعلاً». وبشأن حلول المشاريع المتعثّرة بفعل الحرب، يشير مارتيني إلى «معالجة الوزارة 29 مشروعاً، منها 10 مشاريع انطلقت، وبعضها قيد المعالجة، فيما أنهي بعضها الآخر لعدم الجدية». وينفي إيقاف الوزارة أيّ مشروع سياحي، بل يؤكّد عملها على «توازن عقدي للتوصّل إلى ملاحق عقود كانت متعثّرة وبدأت تستعيد عافيتها في كلّ من طرطوس واللاذقية وحلب ودمشق». ويعطي أمثلة على أحد هذه المشاريع المُقام على شاطئ ابن هانئ في اللاذقية، والذي يُعتبر من أهمّ المواقع السياحية، حيث «أنهى المشروع وفق الشروط العقدية المناسبة، وأعدّت دفاتر شروط جديدة، ثمّ طُرح للاستثمار». وتطول أمثلة الوزير عن مشاريع أُخرى «بعضها في حلب القديمة، جرى التعاقد مع مستثمرين جدد بخصوصه، وبما يُحقّق مصلحة الدولة وربح المستثمر». ويعلّق قائلاً: «جميع الشركات تُعطى التسهيلات نفسها، بصرف النظر عن الجنسية، شرط الالتزام أمام القوانين السورية».

«هل هذا وقت التدريب والتأهيل الفندقي»؟

تبدو نقاط الضعف في القطاع السياحي السوري واضحة للعيان منذ ما قبل الحرب، وتتمثّل في مقياس الجودة والتنافسية على المستويين الدولي والإقليمي، ولم يكن ملفّ التدريب والتأهيل على المستوى الدولي المطلوب، ولطالما كانت الفجوة واضحة بين التصنيف السياحي وحقيقة الخدمات، حتى في المنشآت التي كان بعضها دولياً. واللافت أن تلافي التقصير لم يتمّ في العصر الذهبي للقطاع السياحي، أي قبل الحرب، بل لم تكن للمعاهد الفندقية منذ إستحداثها عام 1993 أيّ مناهج، بل ملخصات يضعها المدرّسون أنفسهم من دون نهج موحّد. ومع ذلك، كان لا بدّ من طرح سؤال حول توقيت الاهتمام بمناهج التدريب والتأهيل التي لن تُلمَس لها نتائج حالياً، غير أن هذا الملفّ يعني الوزير شخصياً. يعترف قائلاً: «دول مجاورة سبقتنا بخطوات في مجال الضيافة وإدارة الموارد البشرية وتطوير الكوادر العاملين والتسويق للمنتَج الوطني». ويقسّم التقصير في المسؤوليات بين كلّ من «القطاع الخاص الموكل إليه مهام التدريب، والوزارة في ذلك الحين التي قصّرت في إصدار التشريعات بما يسهّل ويمنح الإعفاءات لمراكز التدريب أسوة بالفنادق والمطاعم. ويضيف: «عام 2019 طبعنا 28 منهاجاً للمدارس الفندقية، و14 منهاجاً آخر للمعاهد. كما عملنا على مشاريع تشاركية مع القطاع الخاص وجمعيات المجتمع الأهلي والمنظمات، استقدمنا خلالها أفضل الخبرات الوطنية والعربية والأجنبية». ويتابع: «أضفنا مواد تحليل التكاليف وحساب الكلفة الذي يجهله الكثير من كبار موظفي المنشآت. وركّزنا على دراسة اللغات الأجنبية السياحية كالإنكليزية والفرنسية والروسية، مراعاة للأسواق المستهدفة». ويزيد: «في آخر كلّ مشروع يجري تعميم معجم للمصطلحات السياحية، التي وصلت إلى 7 آلاف كلمة».

«السياحة الشعبية» بمواجهة ارتفاع التكاليف

يقلّب الوزير مارتيني أوراقه مرتاحاً لأرقام وزارته وأرباحها الرافدة للخزينة العامة، بنسب إشغال سياحية وصلت خلال عام 2019 حتى 100%. مقارنة موازنات الوزارة سنوياً مع أرباحها تتحدّث مؤخراً عن ضبط للهدر وارتفاع في نسب السياحة الداخلية. ومنذ عام 2016، وبفعل تكيّف القطاع الخاص مع ظروف الحرب، وتقديم خدماته بما يناسب السوريين أنفسهم، لوحظ تطوّر في القطاع. وبحسب مارتيني، فإن السياحة الداخلية ما زالت في صعود، على رغم التحدّيات المتمثّلة في كلفة المنتَج السياحي، نتيجة ارتفاع الأسعار. يلفت الوزير إلى «(أننا) حاولنا أن نزيد دور السياحة الشعبية ونتدخّل مباشرة، وحقّقنا نجاحاً جزئياً في أكثر من 5 مواقع يجري العمل عليها بشكل متوازٍ، فيما أنجزنا بعضها ولاقى إقبالاً كبيراً في الساحل السوري». «السياحة الشعبية» اعتُبرت منتَجاً جديداً عملت عليه الوزارة واستثمرته في ملتقيات الاستثمار، بتَهيِيء مواقع للاستثمار ودفاتر الشروط بما يراعي تقديم منتَج تتناسب أسعاره المدروسة مع عموم العائلات السورية. ومع انتهاء المقابلة والاستعداد للمغادرة، كان الختام لافتاً مع المرور قرب إحدى القاعات التي بدا أنها تشهد ترميماً من نوع خاص، ليَتبيّنَ لاحقاً أن فنّاناً دمشقياً راحلاً يدعى صالح قنواتي أوصى قبل وفاته بالتبرّع للوزارة بعمله الفني اليدوي القائم على جهده طيلة 12 عاماً، والمتمثّل في جدران وسقف من خشب بذور الزيتون السوري، تتخلّلها كتابات بالخطّ العربي. ويجري تركيب ولصق العمل على جدران القاعة وسقفها، بما يناسب المساحات والزوايا، وذلك بإشراف المهندس المدني مارتيني نفسه، ليتمّ توظيفها كقاعة رئيسة أو للمحاضرات أو لاستقبال كبار الزوار، وتنضمّ إلى باقي اللمسات الفنية والتراثية التي يزخر بها المبنى.

تقرير

موسكو - واشنطن: قضية نافالني لا تمنع تمديد «نيو ستارت»

تتسارع الخطّة الأميركية - الروسية لتمديد معاهدة «نيو ستارت»، التي كان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب يعتزم إبطال العمل بموجبها. وفي هذا الإطار، كشف الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن موسكو وواشنطن تجريان «اتصالات نشطة» لتمديد المعاهدة، التي تنتهي في الخامس من الشهر المقبل، موضحاً أن هذه الاتصالات، وكذلك الجهود الحثيثة، «ضرورية لوضع اللمسات الأخيرة على تمديد هذا الاتفاق». كما لفت إلى أن تمديدها «قضية رئيسة مدرجة على جدول الأعمال الثنائي، وهو في مصلحة البلدين والعالم بأسره». وتحدِّد المعاهدة الموقّعة في عام 2010، والتي تُعدُّ آخر اتفاقية من هذا النوع بين الخصمين السابقين في الحرب الباردة، سقف كلٍّ من ترسانتَي القوتَين النوويتَين بـ1550 رأساً، في خفض نسبته 30% تقريباً عن الحدّ السابق الذي وضع في عام 2002.

كما تحدّد عدد قاذفات القنابل والقاذفات الثقيلة بـ800، وهذا يكفي لتدمير الأرض مرّات عديدة.

وعلى رغم هذا الخرق المتوقّع، واصلت واشنطن اعتراضها على اعتقال السلطات الروسية المعارض ألكسي نافالني. وقال بايدن، في تصريح إلى الصحافيين في البيت الأبيض، أول من أمس، إنه «يمكننا العمل بالتوافق مع مصالح بلادنا، مثل إبرام معاهدة ستارت جديدة»، مع التأكيد لموسكو «(أننا) نشعر بقلق من تصرّفاتها» لناحية قضية نافالني، أو الاختراق الإلكتروني الضخم في الولايات المتحدة، أو التقارير حول مكافآت روسية لعناصر «طالبان» لقتل جنود أميركيين في أفغانستان. وأضاف، في هذا السياق، أنه طلب من الوكالات المعنيّة أن «تقوم بدرس شامل لكلّ واحدة من هذه القضايا لتُطلعني على ما هي عليه بالضبط، ولن أتردّد في إثارة هذه القضايا مع الروس».

ويأتي تصريح الرئيس الأميركي غداة تأكيد الناطقة باسم البيت الأبيض، جين بساكي، أن بايدن «سيُبقي جميع الخيارات مطروحة على الطاولة، بينما يبحث الردّ على اعتقال روسيا لنافالني».

من جهتها، تمسّكت وزارة الخارجية الروسية بموقفها من «تشجيع» الدبلوماسيين الأميركيين مواطنين روساً على المشاركة في التظاهرات، لافتةً إلى أنها قدّمت «احتجاجاً شديد اللهجة» لدى السفير الأميركي. ويأتي ذلك بعدما تحدّث الكرملين عن اتهامات مماثلة، مشيراً إلى أن السفارة الأميركية تتدخّل في الشؤون الداخلية الروسية عبر نشر وجهات التظاهرات قبل بدء التجمعات. وفيما اعتبرت ناطقة باسم السفارة الأميركية أن هذا الإجراء «يُعدّ روتينياً للبعثات الدبلوماسية من خلال إصدار رسائل من أجل سلامة رعاياها في الخارج»، قالت الناطقة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، إن السفير الأميركي في موسكو، جون ساليفان، التقى نائب وزير الخارجية، سيرغي ريابكوف، الذي أبلغه «احتجاجات بلاده الشديدة». كما اتهمت زاخاروفا شركات الإنترنت العملاقة «بالتدخل» في الشؤون الداخلية لروسيا.

(الأخبار)

> اتهم الكرملين السفارة الأميركية بنشر وجهات التظاهرات قبل بدء التجمعات

استراحة

كلمات متقاطعة 3653

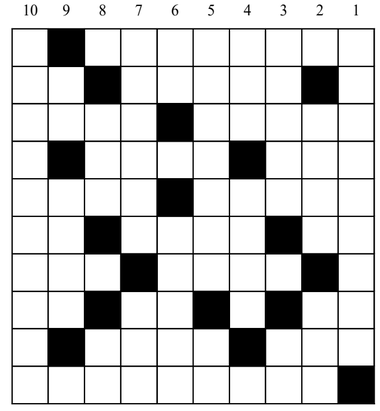

أفقيا

1- ميليشيا مسلحة في إقليم دارفور السودان – 2- قائد عسكري أميركي خلال الحرب العالمية الثانية – غير ناضج من الفاكهة – 3- عاصمة أوروبية – مذنب معروف – 4- كثر حجم النبات – مشكوك بأمره – 5- ماركة سيارات – مدينة ألمانية – 6- حرف نصب – الولد ما دام في الرحم – نعم بالأجنبية – 7- خلاف سفلي – شراب مسكر – 8- طعم الحنظل – أكل الطعام – نعم بالروسية – 9- سقط في الإمتحان – معركة بطلها صلاح الدين الأيوبي – 10- موسيقي إيطالي راحل

عمودياً

1- عالم فيزياء أميركي راحل لعب دوراً هاماً في مجال الأبحاث الذرّية – 2- إله مصري – نغمة في السلم الموسيقي الشرقي – 3- عائلة أديب لبناني راحل – سهل ونهر إيطالي – 4- آلة موسيقية – نهر في العراق – 5- إسم أطلق على بستان الزيتون في فلسطين زمن السيد المسيح – قشر وكشط – 6- متشابهان – مدينة أوكرانية – 7- ينجزان العمل – حرف أبجدي – 8- بركان في الفيليبين – شحم – 9- من الأزهار – مدينة فرنسية – 10- رئيس حكومة لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ميكونوس – زي – 2- رابله – خوفو – 3- رباق – ابل – 4- دش – مرمر – ري – 5- أيم – يريم – 6- برقع – أمرد – 7- قيصرون – 8- سل – ساري – 9- شاه – وي – لمص – 10- تنوخ – نبيّ

عمودياً

1- مرج دابق – شت – 2- يا – شيريهان – 3- كبر – مقص – هو – 4- وليم – عرس – 5- نهاري – ولو – 6- قمران – ين – 7- سخ – ريم – 8- وا – مركالي – 9- زفير – رم – 10- يوليو – قيصر

sudoku 3653

2		5	1	9	7			3
4		6		3		9		
5		3	4			8		9
7	9						3	6
8					9			5
		7		8		1		2
1			6	5	4	3		8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3652

9	3	8	5	1	7	6	2	4
6	2	4	9	8	3	7	5	1
1	5	7	4	2	6	8	3	9
5	9	2	7	4	1	3	6	8
3	8	1	6	5	2	4	9	7
7	4	6	8	3	9	5	1	2
2	7	5	1	6	4	9	8	3
8	1	9	3	7	5	2	4	6
4	6	3	2	9	8	1	7	5

مشاهير 3653

شاعرة روسية (1889- 1966) تعرفت على الأدب الأوروبي وبدأت كتابة الشعر وهي لا تزال صغيرة. ترجمت أعمالها واعتبرت من أشهر الشعراء الروس في القرن العشرين

3+5+9+4 = شقيقات ■ 7+9+10+11 = عاصمة بشكيريا الروسية ■ 1+6+2 = إعتقد بالله

حل الشبكة الماضية: **بشير السباعي**

إعداد **نعوم مسعود**

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن وزارة الزراعة – المديرية العامة للتعاونيات «إعادة تلزيم أعمال نقل مكاتب الإدارة المركزية للمديرية العامة للتعاونيات من منطقة بعبدا إلى منطقة الحازمية (بعبدا عقارياً) بطريقة إستدراج العروض للعام 2021 وذلك يوم الخميس الموافق 4/2/2021 الساعة العاشرة صباحاً.

يمكن للراغبين في الإشتراك باستدراج العروض إلى الإطلاع على دفتر الشروط العائد لهذا التلزيم عبر موقع المديرية الإلكتروني www.gdcoops.gov.lb **أو الحصول على نسخة عنه من قلم مصلحة الديوان – المديرية العامة للتعاونيات (بعبدا – فوق بنك بيبلوس) وذلك يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً.**

تقدم العروض بالبريد المضمون المغلف أو باليد مباشرة على أن تصل إلى قلم مصلحة الديوان – المديرية العامة للتعاونيات قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم الذي يسبق التاريخ المحدد لإجراء إستدراج العروض».

مدير عام التعاونيات
المهندسة غلوريا أبو زيد
التكليف 29

إعلان

يدعو قلم محكمة الإستئناف المدنية في النبطية المستأنف عليهم ورثة المرحوم أحمد محمد ياسين وهم زوجته مريم وولداه محمد وفاطمة أحمد ياسين المجهولي محل الإقامة حالياً الحضور إليه لإستلام أوراق الدعوى الإستئنافية رقم 126/عقاري/2018 المقامة من الدولة اللبنانية بوكالة المحامية مريم سكافي بوجه نمر علي غانم وورثة المرحومين حسن غانم وأحمد ياسين وعليهم أن يتخذوا محل إقامة لهم ضمن نطاق المحكمة ما لم يكونوا ممثلين بمحام يعد مكتبه مقاماً مختاراً لهم وإلا جاز إبلاغهم الأوراق بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات وذلك بخلال عشرين يوماً على النشر.

رئيس القلم
علي إبراهيم
التكليف 27

إعلان مناقصة عمومية

الساعة (10:00) تاريخ 19/4/2021 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تقديم وتركيب إطارات (غب الطلب) لزوم آليات قوى الأمن الداخلي للراغبين، الإطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (11:00) تاريخ 16/4/2021.

بيروت في 26/1/2021
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 28

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

موسيقى

ثلاثون عامًا على تلك السنة المشؤومة يومَ بسط الموت جناحَيه على عالم الموسيقى

الموت هو الحتمية الوحيدة في هذا الوجود. لكن، أحياناً يفرد عزرائيل عباءته أكثر من هناك، في هذه الفترة أكثر من تلك، على هذه الفئة أكثر من غيرها، فيحصد غلّة بحجم أكبر من المعتاد في موسم واحد. على سبيل المثال، لا تمرّ سنة من دون أن يخسر عالم الموسيقى وجوهاً بارزة وأخرى مغمورة، في جميع الدول وكل الأنماط. هذا طبيعي، متوقّع، حصل وسيحصل دائماً. لكن مجتمع الموسيقى، من مؤلفين وموسيقيين وسمّيعة، يذكر جيّداً الغيمة السوداء التي ظلّلت سنة 1991. إنها الأسوأ في العقود الأخيرة. طاولت رموزاً أسطورية في معظم الأنماط، في حين «خصّ» الموت عالم الأداء في الموسيقى الكلاسيكية بالحصّة الأكبر (50٪ تقريباً). في ما يلي استعادة لأبرز الذين غيّبهم الموت بعد ثلاثين عاماً من السنة القاتمة التي ضربت عوالم الموسيقى الكلاسيكية والجاز والأغنية الفرنسية والأغنية العربية والروك. ليس هذا الملف مهمّاً وهو ليس تحيّة للراحلين، بل محاولة منّا لحثّ الأحياء على الولوج إلى عوالم جميلة، عميقة، ترفيهية أحياناً، بهدف تخييبٍ هامش التفاهة المتفاقمة، ولو قليلاً

بشير صفير

سيرج غينسبور

وحيداً، عارياً، وقبل بلوغه الـ63 من عمره، وُجد المؤلّف والشاعر والمغني الفرنسي على أرض غرفته بعدما تمكّنت منه السكتات القلبية في الضربة الخامسة. يصعب أن نجد صورة أو مقطع فيديو لابن العائلة الروسية اليهودية المهاجرة إلى فرنسا من دون رفيقته الدائمة: السيجارة. كان يدخّن بشكل متواصل (خمس علب في اليوم). وبعد كل وعكة صحية كان يعتزم «زيادة استهلاكه من الدخان والكحول» كما كان يقول. سيرج غينسبور (1928)، الشديد الخجل وملك الاستفزاز، ترك إرثاً فائق الجمال شعراً وموسيقى في الأغنية الفرنسية، وتآلف مع معظم التيارات الغربية العريقة والحديثة التي طعّم بها أغنيته، من الموسيقى الكلاسيكية إلى الجاز والألوان اللاتينية والروك والريغي والسول.

إيف مونتان

الأغنية الفرنسية خسرت في تلك السنة مهاجراً ثانياً، هذه المرة من إيطاليا، المغني والممثل الكبير إيف مونتان (1921). مونتان صاحبُ شخصية قوية وجذّابة وصوتٍ ذي نبرة مميزة، ما سمح له خوض مجال الغناء والتمثيل في فترة كانت فرنسا تعيش فيها عصرها الذهبي بعد سني الاحتلال الصعبة. ارتبط اسم إيف مونتان بعدد من كلاسيكيات الأغنية الفرنسية، على رأسها رائعة جاك بريفير وجوزيف كوزما، Les Feuilles mortes. وفي السينما، قدّم عشرات الأفلام من كل الأنماط، مثّل دوره الكوميدي في La Folie des grandeurs إلى جانب «معلّمه» لوي دو فونيس، أو البوليسي في Police Python 357 إلى جانب زوجته سيمون سينيوريه، التي شكّل معها ثنائياً اشتهر في أعمال كبيرة مثل «هل تحترق باريس؟».

فالتر كلين

عام 1991، كان أقسى ضربة عرفها البيانو الكلاسيكي في تاريخه. خمسة كبار، من بينهم ثلاث أساطير، أول الراحلين في تلك السنة كان النمساوي فالتر كلين (Walter Klien)، المولود عام 1928. العازف الممتاز صاحب الملمس المميّز (بالأخص في موزار) يميل إلى الريبرتوار الجرماني عموماً، والنمساوي خصوصاً (سوناتات موزار وشوبرت) وقد جمعته تسجيلات مهمة، ولو قليلة، بعدد من كبار الموسيقيين أمثال عازف الكمان أرتور غروميو (مجموعة من سوناتات الكمان والبيانو لموزار) وزميله وابن مدينته، غراتس، عازف البيانو الكبير المعتزل ألفرد برندل (بلغ التسعين قبل أيام).

آيلين جويس

إذا كان دايفيد هلفغوت لا يستحق الشهرة والقيمة اللتين منحه إياهما فيلم Shine (بطولة جيفري راش)، فثمة في أستراليا من يستحقهما عن جدارة في مجال العزف على البيانو، مثل العملاق، صاحب أضخم مشروع فردي في تاريخ التسجيل (كل أعمال فرانز ليست للبيانو) ليزلي هاورد (1948) وآيلين جويس (1908) التي رحلت عام 1991. بخلاف معظم زملائها، ولدت جويس في كنف عائلة فقيرة، وبلغت قمة الشهرة في الأربعينيات والخمسينيات ونسي العالم اسمها بعد اعتزالها النسبي مطلع الستينيات، قبل أن تجمع شركة Decca، قبل سنتين فقط، تسجيلاتها في عشرة ديسكات لتعيد الاعتبار إلى من كانت نجمة الصالات في شبابها.

رودولف سركين

برحيل رودولف سركين (1903) في تلك السنة، فقد البيانو الكلاسيكي أحد أكبر رموزه بدون شك. العازف المولود في بوهيميا لعائلة روسية أظهر موهبة خارقة في طفولته وتمكّن سريعاً من آلته والريبرتوار الكلاسيكي، وبدأ مسيرته الفعلية عام 1920 بدعم من عازف الكمان الألماني أدولف بوش (مؤسس رباعي الوتريات الذي يحمل اسمه) الذي أصبح شريكه في العزف (تزوّج سركين من ابنة بوش لاحقاً) قبل وبعد الرحيل إلى أميركا، إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية. هذا العازف الأنيق يتمتع بمروحة واسعة في ريبرتواره، لكنه برع في الحقبتين الكلاسيكية والرومنطيقية (بيتهوفن أولاً، ثم وبرامز وشوبرت وموزار) وابنه بيتر سلك الدرب نفسه وكان عازفاً مرموقاً رحل السنة الماضية.

كلاوديو أراو

إنه الخسارة الكبيرة الأخرى في البيانو الكلاسيكي تلك السنة. كلاوديو أراو المولود قبل سركين ببضعة أسابيع، رحل بعده بشهر تماماً. إنه الأرستقراطي المثقّف الآتي من أميركا اللاتينية (تشيلي) ليحتل عالماً كاملاً من الموسيقى الأوروبية، متمتعاً بقوة خفية في يديه وذاكرة استثنائية وغزارة قلّ نظيرها في الإنتاج، في الاستوديو كما الحفلات الحية. أراو مال أيضاً إلى الريبرتوار الرومنطيقي من بدايات هذه الحقبة حتى نهايتها، بالأخص أعمال ليست وبرامز وبيتهوفن، لكنه سجّل أعمالاً مهمة لباخ (للأسف سركين كان يعشق هذا المؤلف لكنه سجّل القليل من أعماله)، بالإضافة إلى موزار وغيره.

فيلهلم كامبف

بين رحيل سركين وأراو، فَقَد البيانو الاسم الكبير الخامس والأسطورة الثالثة في هذا المجال. إنه الألماني فيلهلم كامبف (1895)، عميد العازفين آنذاك، والمرجع الأول في سوناتات بيتهوفن الـ32 التي سجّلها مرّتين («مونو» في الخمسينيات و«ستيريو» في الستينيات)، وفي المرّتين، بلّغ قمماً جعلت النقاد يحتارون في المفاضلة بينهما. كامبف الهادئ، الحالم، الحنون والصلب، برع كذلك في سوناتات وأعمال البيانو لشوبرت وشومان وليست وموزار (سجّل القليل، بيانو منفرد وكونشرتوهات، لكن بنتيجة استثنائية)... وباخ، الذي لم يشتهر بأدائه بسبب مقاربته الخاصة له (لتبيان الصورة، لنقل إنه نقيض مقاربة غلن غولد لباخ).

هلموت فالخا

أن تكون ضريراً وموسيقياً، فهذا أمر استثنائي (بالأخص الآلات الصعبة كالبيانو). الأمثلة كثيرة على ذلك، لكن أن تكون ضريراً وعازف أرغن كنسي، لا بل أسطورة في هذا المجال، فتلك أعجوبة واسمها هلموت فالخا (1907). هذا الموسيقي الألماني الكبير فقد البصر في التاسعة عشرة من عمره. مع ذلك، ملك أسرار أصعب آلة موسيقية صنعها البشر واستطاع أن يرى، من خلالها، المطلق في هذا الوجود. هنا الريبرتوار له اسم كبير هو باخ، ملك هذه الآلة عزفاً وارتجالاً (في حياته) وتأليفاً (إلى الأبد)، وقد سجّل فالخا كامل أعمال باخ للأرغن مرّتين، بالإضافة إلى أعمال لمؤلفين آخرين وتسجيلات على آلة الهاربسيكورد.

زينو فرانشيسكاتي

في الموسيقى الكلاسيكية، فرع الأداء، وهذه المرّة في خانة عازفي الكمان الكبار، شكّل رحيل الفرنسي من أصل إيطالي، زينو فرنشيسكاتي (1902) الخسارة الأكبر، للكمان الكلاسيكي عموماً، منذ غياب العملاق الروسي ياشا هايفتز (1901 — 1987) وللكمان الفرنسي منذ انتحار كريستيان فيراس (1933 — 1982). أما تسجيلاته فطاولت أعمال باخ وموزار، بالإضافة إلى باقة الكونشرتوهات الكبيرة والشهيرة في القرن التاسع عشر، أي للمؤلفين بيتهوفن، برامز وتشايكوفسكي ومندلسون وغيرهم. أما اسمه، فارتبط بعازف البيانو، مواطنه روبير كاسادسو، الذي شكّل معه ثنائياً ترك تسجيلات مرجعية، لسوناتات بيتهوفن والريبرتوار الفرنسي (رافيل، دوبوسي،...).

ستان غتس

الجاز كانت له حصّته في السنة السوداء. ففي حزيران (يونيو) 1991، رحل عازف الساكسوفون الكبير، الأميركي من أصول روسية، ستان غتس (1927)، عن 64 عاماً. شكّل ذلك صدمةً وخسارة قاسية لموسيقى الجاز وللنمط الملتصق بها من ناحية الساميا البرازيلية، أي البوسّا-نوفا التي كان غتس رمزها المطلق على آلته وأحد المدافعين عنها في أميركا الشمالية، انطلاقاً من تعاونه مع روّادها في أميركا الجنوبية، أي أنطونيو كارلوس جوبيم والثنائي أسترود وجواو جيلبرتو. مقابل النفخة الحنونة والرشيقة في البوسا والناعمة في الـ«كول جاز»، احترف ستان غتس الأداء الهجومي، المعقّد، الحامي جداً، في تسجيلات الجاز (الـ«بي-بوب» وبالأخص الـ«هارد-بوب») إلى جانب عمالقة النمط مثل ديزي غيلسبي وسوني ستيت وليونل هامبتن وأوسكار بيترسون وغيرهم.

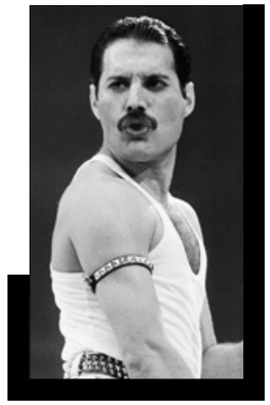

فريدي ميركوري

للروك رموز كبيرة رحلت في عمر مبكر، لكن الفاجعة في هذه الأوساط كانت رحيل الموسيقي والمغنّي فريدي ميركوري (1946)، البريطاني الجنسية، الأفريقي المولد، الهندي/الفارسي الأصل. يعدّ ميركوري من أساطير الروك وأبرز المجدّدين به في السبعينيات والثمانينيات، مع فرقته الشهيرة Queen وفي رصيده أغنيات أحدثت ثورة بين الشباب في تلك الحقبة، على رأسها We Will Rock You التي هزّت مدرّجات العالم We Are The Champions التي باتت نشيد البطولات والمباريات من كل نوع و Bohemian Rhapsody التي أعطت اسمها للفيلم التي أُنتج قبل سنتين ويروي قصة حياة الرجل الذي رحل ببطء نتيجة إصابته بفيروس الثمانينيات الشهير، «متلازمة فقدان المناعة المكتسبة» (AIDS).

محمّد عبد الوهّاب

لم يوفّر الموت في عام 1991 العالم العربي وموسيقاه، مع رحيل «موسيقار الأجيال» محمّد عبد الوهّاب (1901). المغنّي والعوّاد والملحّن المصري قدّم مساهمة كبيرة في صناعة مجد الأغنية الطربية التقليدية والحديثة، المصرية والعربية عموماً، فكتب كمّاً من الألحان وطعّم بنفحات منفتحة على تطوّر الموسيقى والغرب، لناحية الشكل والمضمون والآلات، وتعاون مع كبار المطربين والمطربات في العصر الذهبي للنهضة الموسيقية (والسينمائية)، وحتى آخر سنوات حياته، فأعطى أم كلثوم أشهر أغانيها («إنت عمري»، «دارت الأيام»، «أغداً ألقاك»...) وترك أخرى لأدائها بصوته («الجندول»، «النهر الخالد»...) كما تعاون مع فيروز في الستينيات، فلحّن لها «أشهار» (عاصي الرحباني) وقصيدتي «سكن الليل» (جبران) و«مُرّ بي» (سعيد عقل).

مايلز دايفس

أما الصاعقة المدمّرة، فضربت الجاز في أيلول (سبتمبر) 1991، مع رحيل مايلز دايفس (1926) عن 65 عاماً. يكفي تعداد الأنماط المنبثقة عن الجاز (أو موسيقى السود عموماً) التي أحترفها أو حتى وضع أسسها مايلز دايفس لملء هذه المساحة التي نخصصها له. من السوينغ إلى الراب، ما ترك مايلز تياراً إلّا ذيّله بختمه الذهبي، إلى جانب تأثيره الكبير في أوركسترا فيينا الفلهارمونية (بين عامي 1936 و1979) وقادها في حفلة رأس السنة، التقليد العريق لهذه الأوركسترا صبيحة أول أيام السنة، وهو يحمل الرقم القياسي في إقامة هذا الحدث (بين عامي 1955 و1979 — هذه السنة قادها الإيطالي ريكاردو موتّي، للمرة الأولى من دون جمهور!).

كشينك — لانغليه — سايغون

التأليف الموسيقي الكلاسيكي انضم إلى الحداد في تلك السنة، مع غياب ثلاثة مؤلفين مغمورين نسبياً، لكنهم تركوا بصمة في ريبرتوار القرن العشرين، وبالأخص المؤلف النمساوي من أصل تشيكي أرنست كُشينك (تُكتَب Krenek، وقد كان الكندي غلن غولد من المعجبين بفنّه، وحريصاً على تصحيح لفظ اسمه!) الذي ولد مطلع القرن ورحل قبيل انقضاء عام 1991 ببضعة أيام. قبله، في فرنسا، رحل المؤلف المعروف في بلده، المغمور عموماً، جان لانغليه (1907 — فقد نظره في الثانية من عمره!) في حين غاب مع بداية السنة أشهر مؤلف تركي، كلاسيكي بنكهة محلّية، أحمد عدنان سايغون (1907 — الصورة)، الموسيقي الغزير الذي ترك كماً هائلاً من الأعمال في كل الفئات، من بينها واحد من فئة الأوراتريو بعنوان «يونس إيمري» (Yunus Emre) الذي يتناول حياة الشاعر والمتصوّف الشهير.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 27 كانون الثاني 2021 العدد 4256

صورة وخبر

تزيّن أعمال الفنّانة الهندية جاس شارانجيفا شوارع عدّة في بلادها، وخصوصاً في مدينة مومباي. حرصت جاس على تعليم نفسها بنفسها. في سنّ الثانية عشرة عندما كانت تعيش في كاليفورنيا، حصلت على لوح تزلّج وأحبّت الرسومات الموجودة على سطحه. أدّى ذلك إلى هوسها بفنون الـ «أندرغراوند»، قبل أن يبدأ أسلوبها بالتبلور بشكل طبيعي. وهي غالباً ما تصوّر شخصيات غير تقليدية في أعمالها التي تتنوّع بين الفن الرقمي والجداريات والرسم. كما أنّها صاحبة مشروع Kulture Shop الهادف إلى رعاية فنّاني الغرافيكي الهنود في جميع أنحاء العالم وطبع أعمالهم الحصرية في إصدارات محدودة. (بونيت بارانجبي ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

القلم والقوس

لو كنتُ لا أزالُ أعيشُ في الزمنِ العتيق، حيث لم يكن الإنسانُ فيه قد اكتشفَ الأوراقَ والأقلامَ والكلمات، لكنتُ الآنَ (كما كان يفعلُ أسلافيَ الهمجُ الأوائل)، أوّلَ ما أفتحُ عينيّ على نورِ كهفي، أَلتقطُ قوسي وجعبةَ سهامي، وأنطلقُ إلى البراري لاقتناصِ أشباهيَ مِن البشرِ والوحوش.

لا! القلمُ لم يُنقذني.

القلمُ ساقَني إلى ما أنا هاربٌ منه، ونَجّاكم.

إيمان

على عكسِ ما فعلَ يسوع بِأليعازر ساعةَ شفاهُ من موتِه، يتهيّأ لي أنني أستطيع، بدون أنْ أَتَجرّعَ السمَّ أو أُطلقَ رصاصةً في فمي، أنْ أشفيَ نفسي مِن علّةِ الحياةِ بمجرّدِ أن أقولَ لها: آمرُكِ بالموت!

: أحياناً، يخيفُني الإيمانُ بهذه المقدرة.

نادر سراج: اللغة والحراكات الشعبيّة

في إطار الندوة التي تنظمها سلام دياب حول «الثورات اللغوية والاجتماعية في لبنان والعالم العربي: نهضة عربية ثانية؟»، تستضيف الباحثة في «المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت» (IFPO)، اليوم الأربعاء، الباحث والأستاذ الجامعي اللبناني نادر سراج (الصورة ـ الجامعة اللبنانية/ المجلس الوطني للبحوث العلمية) لإلقاء محاضرة، عبر الإنترنت، بعنوان «المحكيات العربية المعاصرة قاطرة تعبيرية مرنة لحَراكات الشارع»، يقدمها بلال أورفه لي. درس سراج هذه الظاهرة من وجهتَي النظر البلاغية واللسانية، وأصدر ثلاثة كتب في هذا الخصوص.

محاضرة «المحكيات العربية المعاصرة قاطرة تعبيرية مرنة لحَراكات الشارع»: اليوم الأربعاء ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ للتسجيل والاستعلام: www.facebook.com/ifporient

وجوه التشكيل اللبناني: مزاد إلكتروني

تقيم خبيرة المزادات ندى بولس الأسعد مزاداً إلكترونياً مخصصاً لقطع فنية حديثة ومعاصرة من لبنان والشرق الأوسط، بين الحادية عشرة من صباح الثالث من شباط (فبراير) المقبل والرابعة من بعد ظهر السابع من الشهر نفسه. تشمل المجموعة المعروضة للبيع أعمالاً لرسّامين أسهموا في إثراء المحترف التشكيلي في المنطقة. ومن بين هؤلاء، نذكر: أمين الباشا (الصورة)، جميل ملاعب، أسادور بزديكيان، إيفيت أشقر، حسن ماضي، سامي مكارم، جان مارك نحاس، رفيق شرف، عمر أنسي، فادي برّاج، ألفرد بصبوص، جورج قرم، هلن الخال وغيرهم.

مزاد فني إلكتروني: بدءاً من الأربعاء 3 شباط حتى الأحد 7 شباط ـ للاستعلام: 03/234264 أو 03/777421 أو www.nadaboulosauction.com

في مواجهة كورونا... «عامل» ترفع مستوى التأهّب

أعلن رئيس «عامل»، كامل مهنا، في بيان صحافي عن رفع مستوى الإجراءات ضمن خطة الاستجابة لتفشّي كوفيد ـ 19 المجتمعي، التي أطلقتها المؤسسة الدولية في نيسان (أبريل) الماضي. تشمل مهمّات الفريق الجديدة توفير رعاية صحية لمرضى كورونا ضمن المنازل ومراكز المؤسسة الصحية المنتشرة في المناطق الشعبية. هذه الإجراءات التي وُضعت قيد التنفيذ بدءاً من الأسبوع الحالي، تتم بتنسيق وتعاون مع البلديات، ضمن لجان مشتركة وتكامل في الإمكانات والأدوار، بالتزامن مع العمل مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وشركاء المؤسسة المحليين والدوليين لتوفير «أفضل ما يمكن من رعاية صحية للفئات الضعيفة والمساهمة بإيقاف انتشار الوباء قدر الإمكان». وأوضح مهنا أنّ مراكز «عامل» تزوّد اليوم بآلات التنفّس ونقص الأوكسجين وكل الأدوات اللازمة لتكون مؤهّلة لرعاية المرضى، إضافة إلى فريق طبي مؤلف من 50 شخصاً. كما أعلن أنّ بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة للمؤسسة قد اتُّخذت كنقاط لوزارة الصحة لإجراء فحوصات PCR. وختم مهنا البيان بالقول إنّ «ما يمرّ به لبنان هو تحدٍّ جديد لالتزامنا ومدى قدرتنا على الاستجابة لحاجات الناس وقضاياهم، هو وقت للعمل والتعاون وليس لليأس والتراجع. إن مراكز عامل الـ26 وعياداتها النقّالة لم تتوقف عن أداء واجبها طيلة الأعوام الـ 40 الماضية، وهي مستمرة اليوم بتنفيذ برامجها الصحية والتنموية خدمة للناس مع مراعاة إجراءات الوقاية التي فرضتها جائحة كوفيد ـ 19، لأنّ ظروفاً كهذه هي ميدان الاختبار الفعلي لجدوى النضال الإنساني وفعّاليته».

صناعة الصابون ورشة رقمية

منذ بدء جائحة كورونا، نقل فضاء «فن» (صيدا ـ جنوب لبنان) أنشطته المنوّعة إلى العالم الافتراضي.
في هذا السياق، يدعو في الرابع من شباط (فبراير) المقبل إلى حضور ورشة إلكترونيّة لا تزيد مدّتها على ساعتين، مخصّصة للراغبين في تعلّم كيفيّة صناعة الصابون بواسطة مواد وزيوت طبيعيّة مئة في المئة، ليكون بإمكان الفرد إعداد الصابون الخاصّ به شخصيّاً. ولن يتجاوز عدد المشاركين في الورشة المرتقَبة سبعة أشخاص. علماً أنّ «فن» يؤكّد عبر فايسبوك أنّه «منزل للفنون يوفّر فرصاً لتعلّم الرسم والموسيقى والفوتوغرافيا والمسرح والخط وغيرها من الفنون».

ورشة تعلّم صناعة الصابون: الخميس 4 شباط ـ الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر. للاستعلام: 76/833367